معوقات التجاوب المحلي في عملية بناء السلام: (حالة دارفور السودانية)

(ورقة قدمها لمؤتمر "الأزمات والنزاعات في الوطن العربي: نحو تجاوب محلي، مركز النزاعات والعمل الإنساني، معهد الدوحة للدراسات العليا، الدوحة، قطر ١٦ –١٧ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٧ *

بروفيسر/ عبده مختار موسى

أستاذ الاجتماع السياسي

جامعة امدرمان/الخرطوم/السودان

drmukhtar60@gmail.com

الكلمات المفتاحية: بناء السلام، العدالة والمصالحة، الإدارة الأهلية.

تنطلق هذه الورقة من **فرضية** أساسية هي أن تدخل الحكومة بصورة غير محايدة في الصراع وتسييسها لآليات الحل الشعبي يشكل أكبر عائق في طريق تجاوب وتفاعل المكونات الشعبية/المحلية في عملية صنع وبناء السلام.

تبحث الورقة في كيفية عمل الآليات المحلية الخاصة بالوساطة وحل النزاعات وحسم الصراعات والممارسات الثقافية والاجتماعية (العُرفية) الخاصة بذلك مثل آلية "الجودية" ونظام الإدارة الأهلية – وهي بمثابة "محاكم شعبية" ومجالس حكماء ووساطة محلية/شعبية تحسم الصراعات دون اللجوء للشرطة أو القانون/القضاء. وتكمن **المشكلة** في تدخل الحكومة بصورة خاطئة في عمل ميكانيزمات المجتمع التقليدي. وتشرح الورقة كيف أدت عملية التدخل الخاطئ للحكومة وإقصاء أصحاب المصلحة إلى تغييب التجاوب المحلي الفاعل والمطلوب لحفظ السلام وبنائه.

كما تبحث الورقة في إشكالية تعامل الحكومة المركزية في السودان مع مكونات المجتمع السوداني العالي التنوع والمنقسم إثنياً. واستخدمت الورقة منظور استقرائي ومدخل امبيريقي لإثبات الفرضية الأساسية. وتدرس الورقة مفهوم بناء السلام والعدالة والمصالحة ومعوقات بناء السلام. وتوصل

البحث إلى أن غياب الدولة المحايدة والتنمية العادلة، مع سيادة المنهج الأمني والعقلية العسكرية/الشمولية وسياسات التمكين والاقصاء التي اتبعتها حكومة الحركة الإسلامية في السودان، وتسييس القبلية وأثننة السياسة واختراق مؤسسات المجتمع المدني/الأهلي، هي المسؤولة عن أزمة الحكم وفي صناعة مشكلة دارفور (ومناطق أخرى) وفي استدامة الحرب من خلال إضعاف تجاوب الآليات التقليدية المحلية (الإدارة الأهلية) في بناء السلام في السودان.

ترى الورقة أن الحكومة السودانية الحالية (الحركة الإسلامية) سوف تواجه مشكلة كبيرة وتعقيدات وعقبات كثيرة في عملية بناء السلام في السودان. وهذه العقبات والتعقيدات هي من صنع هذه الحكومة، وهي نتاج لسياساتها الخاطئة على نحو ما سوف تحاول إثباته هذه الورقة البحثية.

أولاً: مفهوم بناء السلام:

يرى الخبراء أن اتفاقيات السلام في حد ذاتها لا تنهي الحرب ولا تحقق سلاماً مستداماً. في معظم الحالات تسود عقلية الحرب التي تهدد إمكانية توطيد السلام والمصالحة في فترة ما بعد الحرب. وهناك اعتقاد وسط الخبراء في مجال بناء السلام بأن إنهاء العنف عن طريق اتفاقية سلام أو نصر عسكري لا يعني تحقيق السلام.[1] لكن الأرجح هو أن إنهاء الحرب أو ما يُسمى حالة ما بعد الصراع يعطي فرصاً جديدة يمكن اغتنامها أو إهمالها.[2] ويرى المراقبون أن المجتمع الدولي يمكن أن يلعب دوراً مؤثراً – إما بتغذية أو منع عملية بناء السلام. فالملاحظ أنه في عصرنا الراهن أصبحت الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تتدخل بصورة كبيرة في محاولة إعادة بناء سلام لمجتمعات عقب الصراع العنيف. ويمكن اعتبار حالة دارفور إحدى النماذج المثالية لتطبيق نظريات بناء السلام لما بعد الحرب.

كذلك معضلة العراق مثال حي لصعوبة وتعقيد عملية بناء السلام بعد الحرب. وفي بعض الدول مثل ناميبيا وكمبوديا – لأول مرة – تدخلت الأمم المتحدة بعمليات واسعة لحفظ السلام والتي لم

[1] Wendy Lambourne, "Post-conflict Peace-building: Meeting Human Needs for Justice and Reconciliation, Peace, Conflict and Development – Issue Four, April 2004 ISSN: 1742-0601, p. 2.

[2] Robert L. Rothstein, "Fragile Peace and its Aftermath" in *After the Peace: Resistance and Reconciliation* (Boulder, Colorado: Lynne Rienner, 1999), p. 224; in: Wendy Lambourne, Ibid., p. 2.

تشمل عمليات عسكرية فحسب بل الإشراف على الانتخابات. وفي تيمور الشرقية فإن تفويض الأمم المتحدة توسع بصورة أكبر ليشمل تأسيس حكومة فاعلة ومجتمع مستقر من خلال تنمية شاملة، وبسط القانون والنظام والأمن وتحقيق أهداف الحوكمة وفي كلٍ من أفغانستان والعراق تمت عمليات مكثفة في إعادة البناء بما في ذلك التركيز على بسط الأمن والديمقراطية والحكم الرشيد.[٣]

يتفق الباحثون على صعوبة تعريف بناء السلام وصعوبة تحقيقه في الواقع.[٤] وقد قدمت الدكتورة ويندي لا مبورن Wendy Lambourne تعريفاً لبناء السلام بعد الحرب (بعد الصراع) بأنه: "استراتيجيات يتم تصميمها لتطوير وضمان سلام مستقر ومستدام، والذي فيه تتم الاستجابة للحاجات الإنسانية الضرورية للناس ويضمن عدم تكرار الصراعات العنيفة."[٥]

هذا التعريف يستوعب أهداف كل من السلام السلبي (غياب العنف الجسدي) والسلام الإيجابي (غياب العنف الهيكلي). وهو تمييز حدده جالتونج (Galtung).[٦] لكن اسبنس (Spence) قدّم تعريفاً اعتبره الباحثون معياري وأشمل هو: "الأنشطة والعمليات التي تركز على جذور الصراع أكثر من التركيز على الآثار، دعم إعادة البناء والإعمار لكل قطاعات المجتمع الذي مزقته الحرب، تشجيع ودعم التفاعل بين كل قاطاعات المجتمع لإصلاح العلاقات، وبدء عملية استعادة الكرامة والثقة، والاعتراف بخصوصيات كل حالة لأوضاع ما بعد الحرب/الصراع، تشجيع ودعم مشاركة المكونات المحلية في إعداد وتنفيذ واستدامة الأنشطة والعمليات، وتطوير العمليات القادرة على الاستمرارية بعد تجاوز مرحلة الشفاء من حالة الطوارئ الأولى.[٧] هذه المضامين هي المفقودة فعلاً في حالة السودان (كما سوف يتضح لاحقاً في هذه الورقة).

---

[3] Wendy Lambourne, Ibid., p. 2.

[4] Elisabeth M. Cousens, "Introduction" in Elisabeth M. Cousens & Chetan Kumar (eds), *Peacebuilding as Politics: Cultivating Peace in Fragile Societies* (Boulder, Colorado: Lynne Rienner, 2001), pp. 1-20; in: Wendy Lambourne, Ibid., p. 3.

[5] Stephen J. Stedman & Donald Rothchild, "Peace Operations: From Short-Term to Long-Term Commitment", *International Peacekeeping*, 3:2 (Summer 1996), pp. 17-35.

[6] Johan Galtung, "Violence, Peace and Peace Research", *Journal of Peace Research*, (1969), pp. 167-191.

[7] Rebecca Spence, "Post-Conflict Peace building: Who Determines the Peace?" in Bronwyn Evans-Kent & Roland Bleiker (eds) *Rethinking Humanitarianism Conference Proceedings*, 24-26 September 2001; in: Wendy Lambourne, op. cit., p. 3.

هذه التعريفات تعترف أنه لكي تنجح عملية بناء السلام لما بعد الحرب يجب عليها أن تعالج الأسباب التي أدت إلى الصراع والحرب، بالإضافة إلى الظواهر المرتبطة بها مثل سيادة ثقافة الحرب وانتشار السلاح.[٨] وقد ذهب (إيفانز) في ذات الاتجاه: "تنطوي عملية بناء السلام أيضاً على مسألة مقابلة استحقاقات محددة: الأمن والنظام، مستوى معيشة معقول، والاعتراف بالهوية والكرامة"[٩]. هذا التركيز على اشباع الحاجات الإنسانية الأساسية تستند إلى نظرية بورتون[١٠] الخاصة بفض الصراعات. أما (ربيكا اسبنس)Rebecca Spence فترى أن "عملية بناءالسلام تستلزم مواقف وممارسات جديدة وهي مواقف يجب أن تتسم بالمرونة والتشاور والتضامن، وأن تعمل في سياق فهم واقعي لجذور الصراع."[١١] هذا المدخل تحويلي transformative بمعنى أنه يسعى إلى تحويل أو نقل الوضع بإنهاء شئ – غير مرغوب (العنف/القتال/العداء) وبناء شئ مرغوب بتحويل العلاقات وتهيأة ظروف السلام.[١٢] وهذا يتسق مع منظور (ريان) Ryan الذي يرى أن "مهمة بناء السلام تتضمن تحويل الاهتمام من المحاربين – والذين يركز عليهم بصفة أساسية القائمن على عملية حفظ السلام peacekeepers – إلى المواقف والأوضاع الاقتصادية/الاجتماعية لعامة الناس ... وعليه بينما حفظ السلام هو عملية بناء حواجز بين المتحاربين، فإن عملية بناء السلام تحاول بناء الجسور بين الناس العاديين.[١٣]

١. الصراع واتفاق السلام:

إن كلمة "صراع" (conflict) لها معان عديدة. كان هناك تعريف قديم يقول: "الصراع حول القيم والمصالح والسلطة والموارد..."[١٤] ويبدأ الصراع عندما ينحو الأفراد والجماعات نحو – ليس

[8] Wendy Lambourne, op. cit, the footnote (10) on pp. 3 – 4.
[9] Gareth Evans, *Cooperating for Peace: The Global Agenda for the 1990s and Beyond*. (Sydney: Allen & Unwin, 1993), p. 39; in: Wendy, op. cit., p.4
[10] John W. Burton, "Human Needs Theory" in *Conflict: Resolution and Provention* (London: Macmillan, 1990), pp. 36-48; in: Wendy, op. cit., p. 4.
[11] Rebecca Spence, "Post-Conflict Peace building", op.cit., p. 145.
[12] John Paul Lederach, "Journey from Resolution to Transformative Peacebuilding" in Cynthia Sampson & John Paul Lederach (eds), *From the Ground Up: Mennonite Contributions to International Peacebuilding* (Oxford/New York: Oxford University Press, 2000), pp. 45-55.
[13] Stephen Ryan, *Ethnic Conflict and International Relations* (Aldershot: Dartmouth, 1990), pp. 61-2;in: W. Lambourne, op. cit., p.4.
[14] Alex P. Schmid, *Thesaurus and Glossary,* (London: FEWER, 2000), p. 12. In: Tarekegn Adebo, op. cit., 10.

الحصول على هذه القيم المرغوبة فحسب – بل محاولة تحييد، أو إيذاء، أو إقصاء المنافسين.[١٥] ويرى البعض الآخر أن الصراع ينطوي على "التدافع والتنافس والتنازعات والتوتر contests, competition, disputes and tensions... وكذلك الصدام بين القوى الاجتماعية."[١٦] بينما يراه آخرون بأنه الكفاح struggle من أجل الأهداف والمصالح المتضاربة.[١٧]

يرى والنستين Wallensteen أن الصراع هو "حالة اجتماعية التي يكون فيها طرفان على الأقل يتنافسان في وقت واحد على الحصول على مجموعة من الموارد النادرة".. ويقول أن "وحدات التحليل تتمثل في: الفعل والفاعلين، والتنافر."[١٨]

ومع ذلك يرى الباحثون والفاعلون في مجال السلام أن الصراعات حتى التفاعلية يمكن حلها. وحيث أن الحرب هي أعلى مستوى في الصراع يمكن تجنبها إذا ما تم حل الصراع في مستويات الحوار من خلال الإصلاحات والتكيفات accommodations. لكن عادة تتجه الصراعات نحو التصعيد escalations.[١٩] ويُشار إلى مستوياتها المنطقية في تطورها كما يلي: أ/ مستوى النقاش/الحوار: والذي ربما يختلف الطرفان لكنهما يعملان مع بعض؛ ب/ الاستقطاب: وهي المرحلة التي فيها يبعد كل طرف نفسه عن الآخر؛ ج/ مرحلة الفصل أو العزل segregation – الابتعاد عن بعضهما البعض كليةً؛ د/ مرحلة التدمير destruction – وهي تشمل كل اشكال الخصومة والعداء (antagonism) بما فيها العنف والحرب بين الأطراف.[٢٠] وقد عاش السودان هذه المرحلة الأخيرة لعقود ابتداءً من الحرب الأهلية في الجنوب (١٩٥٤ – ١٩٧٢) و (١٩٨٣ – ٢٠٠٤)، ومروراً بحرب دارفور (٢٠٠٣ – حتى تاريخه)، ثم حروب جنوب كردفان وولاية النيل الأزرق.

---

15 Ibid., p. 10.
16 Ibid., p. 10.
17 Schmid, 2000:12; see also Lewis Coser, *The Functions of Social Conflict* (New York: Free Press, 1956), 8
18 Peter Wallensteen, *Understanding Conflict Resolution* (London: Sage Publications, 202), 16
19 See Peter Harries and Ben Reilly, Eds. *Democracy and Deep-Rooted Conflict: Options for Negotiators* (Stockholm: IDEA, 1998), p. 3; in: T. Adebo, op. cit., p. 10.
20 T. Adebo, op. cit., p. 10.

يرى المحللون أن الحرب الأهلية "كواقع يمكن تتبع جذوره المتمثلة في التظلمات المشروعة وكنتاج للسياسات الخاطئة، وأن هذه الحروب يمكن ويجب حلها من خلال تسوية بالمفاوضات."[٢١] إن الاقتناع بأن الصراعات يمكن حلها solvable يشكل الخطوة الأولى الإيجابية في حل الصراع؛ وهي جزء مكمِّل في عملية بناء السلام. لكن مع الأسف إن الأطراف المتحاربة غالباً لا تبدأ في تخفيف حدة موقفها إلا بعد ارتكاب فظائع. وعندما تصل الحرب إلى طريق مسدود بسبب توازن القوى، وبعيداً عن الإرادة والالتزام بالمبادئ والعقبات والتغير في ميزان القوة تفرز الظروف التي تدفع أطراف الصراع إلى الرضوخ لجهود الحل السلمي.

٢. **حل الصراع** Conflict Resolution:

كما هو الحال في التعاون والالتزام كذلك تضارب المصالح الذي يؤدي إلى صراع يعتبر ظاهرة منتشرة في حياة البشر، والطبيعة الإنسانية قادرة على السلم وعلى العنف. معظم الصراعات في العالم يتم حسمها سلمياً بصورة يومية. لكن تظل الحرب هي أخطر مستوى في الصراع وهي التي تحرك العنف. لكن تبقى القضية الجوهرية في بناء السلام هي تحويل وإصلاح العلاقات المتوترة بين الأطراف المتقاتلة وإعادة بناء علاقات ودية بينها. في هذا السياق تكون أفضل طريقة هي التدخل قبل أن يصل النزاع إلى مستوى العنف.

هنا تحدد الأمم المتحدة الدبلوماسية الوقائية وصناعة السلام أو فض النزاع وحفظ السلام كخطوات أساسية لبناء السلام. منع الصراع تم تعريفه بأنه: "جهود قصيرة المدى وبعيدة المدى تسعى لمنع ظهور، أو أندلاع، أو انتشار أي عنف جماعي ومنع الأنشطة التي تؤدي إلى وتعجِّل بالعنف."[٢٢] الهدف من ذلك هو تحويل القضايا الخلافية بغية تجنب اندلاع العنف والتحرك تجاه العمليات التي تعزز التعاون أكثر من التي تدعم الصراع بين الجماعات داخل أو عبر الحدود

[21] Thomas Ohlson and Mimmi Söderberg, *From Intra-State War to Democratic Peace in Weak States* Uppsala Peace Research Paper No 5 (Uppsala: Uppsala Univ., 2002), p. 14; see also I. William Zartman, *Illusive Peace. Negotiating an End to Civil Wars* (Washington, D. C.: The Brookings Institution, 1995):332-333; in: Adebo, op. cit., p. 11.

[22] John J. Kirton ed., G8, the United Nations, and Conflict Prevention (Aldershot: Ashgate, 2004):3; in: Adebo, op. cit., p. 11.

الوطنية.[٢٣] وهي تركز على عكس حالة التوتر المتصاعد بدلاً عن انتظار انزلاق الأوضاع نحو العنف والحرب.

من ناحية أخرى فإن عملية حل الصراع تركز في إنهاء الحرب. تبدأ مهمة فض الصراع بتحليل وفهم الصراع. وهنا تم تحديد ثلاث مقاربات أو مناهج للتعامل مع حل الصراع: ١. ديناميكيات الصراع؛ ٢. جذور أو مصادر الصراع القائم بدافع الحاجة need-based conflict؛ و ٣. تقديرات الاستراتيجية الوطنية.[٢٤]

وقد عرَّف والنستين حل الصراع بأنه "الوضع الذي تدخل فيه الأطراف المتصارعة في اتفاقية تحسم الخلافات الجوهرية بينهم، ويقبل كل الأطراف بوجود الطرف الآخر مع وقف أي عمل عنيف ضد الطرف الآخر.[٢٥] وقد حدد البعض عناصر أساسية لحل الصراع على ضوء هذا التعريف الإجرائي وهي:

أ. الاتفاقية: تفاهم شكلي بين الأطراف ويُعبَّر عن ذلك بوثيقة يوقعونها.
ب. يقبل الطرفان بالتعايش مع بعض وقبول كل طرف لوجود الآخر في الوقت الراهن ومستقبلاً.
ت. وقف عمليات العنف ضد بعضهما البعض حيث أن انتهاء الحرب ينهي حالة الخوف واللاأمن للمواطنين بما فيهم متحاربي الأمس.

يشير هذا الإجراء إلى بداية حالة ما بعد الصراع. مثل هذه الاتفاقيات، كما يركز المحللون، يجب أن تكون استيعابية بحيث أنها تشمل كل القوى المتصارعة أو القضايا المركزية. لا يمكن أن يتحقق السلام الكامل إذا كانت هناك مجموعات ما زالت في الأدغال وإذا تم تجاهل اللاعبين السياسيين غير المسلحين (هذا بالضبط الوضع في السودان: دارفور، جنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق). في حالة الاتفاقية غير الشاملة تكون فرص النجاح محدودة. أما إذا ما تمت عملية الاقصاء مؤقتاً كضرورة أملتها مقتضيات التكتيك فيجب تصحيح الوضع بأسرع وقت ممكن. و

[23] Ibid., p. 11.
[24] Peter Wallensteen, *Understanding Conflict Resolution*, London: Sage Publications, 2002, p. 34.
[25] Ibid., p. 8.

يجب أن تستصحب عمليات السلام مصالح وإرادة الشعب. كما أن إشراك ممثلي المجتمع المدني والتغطية الإعلامية السليمة يمكن أن يمهد الطريق إلى الشرعية.[٢٦]

إن بناء الثقة حلقة مهمة في عملية السلام. وهذا يشمل التغلب على – ما اسماه كيرل Curle السموم الثلاثة للعلاقات الإنسانية، وهي: الجهل والكراهية والجشع "ignorance, hatred and greed".[٢٧] هذه العلل يجب مواجهتها بالمعرفة الكافية، والاحترام المتبادل، بالإضافة إلى الاهتمام بالآخر والاتجاه نحو الشراكة.

ثانيا: مطلوبات بناء السلام:

ترى هذه الورقة أن عملية بناء السلام في دارفور تحتاج – في ما تحتاج – إلى آليات وتدخلات (استراتيجيات وسياسات وبرامج) لكي تتحقق على أرض الواقع. من هذه المطلوبات الأساسية basic pre-requisites يمكن تحديد: ١. المصالحة والعدالة؛ ٢. العدالة الانتقالية؛ ٣. نشر ثقافة السلام؛ ثم ٤. تعزيز ذلك بدور المجتمع المدني/الأهلي وخاصة الإدارة الأهلية.

ونسبة لضيق مساحة الورقة فسوف تركز على العدالة والمصالحة، نشر ثقافة السلام ودور المجتمع المدني/الأهلي.

١. العدالة والمصالحة:

هناك مَن يرى أن "العدالة والمصالحة" هما أهم استحقاقات عملية بناء سلام ناجحة في أعقاب الصراع. بل هذه الميكانيزمات تزداد أهميتها عقب عمليات الإبادة. يستند هؤلاء إلى نظرية بورتون Burton Theory الخاصة بالحاجات الإنسانية لفض النزاعات، ونظرية ليدراخ Lederach الخاصة بتحويل "conflict transformation" ونظرية فولكان ومونتفيل Volkan and Montville في الحاجة للتغلب على العداءات من خلال الاعتراف بالجراحات مع استدعاء التاريخ المشترك واستصحاب التعاطف مع الآخر. تقترح هذه النظريات أهمية المصالحة reconciliation

[26] T. Adebo, op. cit., p. 12.
[27] Adam Curle, *Tools for Transformation. A Personal Study* (Bankfield House, UK: Hawthorn Press, 1990):23

كوسيلة لفض الصراع وتحويل النزاع. واستندت الباحثة د. ويندي لامبورن في ذلك إلى دراسات ميدانية وتحليل أولي لتجارب في سيراليون وتيمور الشرقية.[٢٨]

تعتبر العدالة والمصالحة جوانب مهمة جداً في بناء السلام لحالة ما بعد الحرب حيث تبرز الحاجة لإنهاء العنف، نزع السلاح من المتقاتلين، استعادة حكم القانون والتعامل مع مجرمي الحرب، وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان. وتنطوي أيضاً على التغلب على أو تحويل العداءات التي أفرزها الصراع و"بناء جسور بين الناس العاديين". وهذا يستلزم الحاجة إلى المصالحة. وللعدالة والمصالحة أهمية كبيرة ودور أساسي في إنجاح (أو فشل) اتفاقيات السلام وفي فشل أو نجاح عمليات بناء السلام، وفي استدامة سلام بعيد المدى.[٢٩]

ترى (ويندي لامبورن) أن كثيراً من الباحثين لم يركز على العدالة الانتقالية في تحليل بناء السلام لما بعد الحرب. ولم يشر كثير منهم للصلح النفسي بين الأعداء السابقين في سياق البحث عن السلام. لكن أحد الباحثين هو (أور Orr) أشار إلى أن غياب العدالة هو سبب جذري للصراع في السالفادور؛ كما تناول دور التطور في حماية حقوق الإنسان وتحقيق العدالة في تعزيز بناء السلام في تلك الدولة.[٣٠]

غير أن الباحث بيرترام Bertram يركز على المأزق الخاص بكيفية التعامل مع متهمين في جرائم انتهاك الحقوق في سياق "العفو والمصالحة". ويصف هذا الأمر بأنه من أصعب المآزق المزعجة لبُنَاة السلام. ويرى أن سياسة العفو الذي يسمح بالإفلات من العقاب تخلق صعوبات لجهود الأمم المتحدة في مجال بناء الديمقراطية وصناعة سلام مستدام.[٣١]

---

[٢٨] للمزيد من التفاصيل عن هذه الدراسات الميدانية أنظر: ويندي لامبورن، مرجع سبق ذكره.

[29] Wendy Lambourne, op. cit., p. 4

[30] Elisabeth M. Cousens & Chetan Kumar (eds), *Peacebuilding as Politics: Cultivating Peace in Fragile Societies* (Boulder, Colorado: Lynne Rienner, 2001); R. C. Orr, "Building Peace in El Salvador: From Exception to Rule" in Elisabeth M. Cousens & Chetan Kumar (eds), *Peacebuilding as Politics*, pp. 157 & 165-7.

[31] E. Bertram, "Reinventing Governments: The Promise and Perils of United Nations Peace Building", *Journal of Conflict Resolution*, 39:3 (September 1995), pp. 387-418.

تعتبر "العدالة والمصالحة" عناصر مهمة في عملية صناعة وبناء السلام. وفي صالح الوصول إلى تسوية يتم استيعاب المتهمين بانتهاك حقوق الإنسان في عملية التفاوض، بل حتى في الحكومات الجديدة في بعض الحالات (كمبوديا والسودان مثال لذلك). هذه العملية لا تديم ثقافة الإفلات من العقوبة – والتي لم تفشل في منع وقوع جرائم حرب في المستقبل فحسب – بل أيضا في إفشال صناعة سلام عادل. إن ثقافة السلام التي تسمح باقتسام السلطة مع العفو عن المجرمين وعن جرائمهم ينظر لها الضحايا أو الذين تأثروا بالحرب بأنها "سلام غير عادل" (unjust peace) وبالتالي تكون ناسفة للاستقرار والمصالحة التي تعقب الحرب.[٣٢]

ويتفق الخبراء في هذا المجال أنه "يجب عدم تجاهل مسائل العدالة والمساءلة لجرائم الحرب والانتهاكات الكبيرة لحقوق الإنسان في تسويات سلام الخاصة بإنهاء الحروب الأهلية."[٣٣] ويبدو أن هناك اعتراف متزايد من قوى التدخل الدولي أن البراجماتية قصيرة المدى ليست وصفة علاج ناجع لسلام واستقرار بعيد المدى. وقد لاحظ كريتز Kritz أن هناك نقلة في النموذج paradigm shift الخاص بالمواقف حيال الاعتراف بالانتهاكات السابقة في مجال حقوق الإنسان والتدخل الدولي في تنفيذ آليات المحاسبة وفي متابعة تطبيق العدالة والمصالحة.[٣٤]

إن أعضاء المجتمع الدولي يركزون باستمرار على ضرورة تحقيق مصالحة وطنية، لكن القليل منهم يحدد بصورة واضحة ماذا تعني المصالحة؟ معظم الكتابات في القانون الدولي والعدالة الانتقالية لم تقدم أي تحليل كاف للأشكال المتعددة للعدالة وعلاقتها بالمصالحة أو بإنهاء الصراع.[٣٥]

---

[32] David J. Francis, "Tortuous Path to Peace: The Lomé Accord and Postwar Peacebuilding in Sierra Leone", *Security Dialogue*, 31:3 (September 2000), p. 364;

[33] Ibid., p. 372.

[34] Priscilla B. Hayner, "Fifteen Truth Commissions - 1974 to 1994: A Comparative Study", *Human Rights Quarterly*, 16 (1994), pp. 597-655; Neil J. Kritz (ed.), *Transitional Justice: How Emerging Democracies Reckon With Former Regimes*, 3 volumes (Washington, DC: United States Institute of Peace Press, 1995).

[23] William Schabas, *USIP Special Report: The Genocide Convention at Fifty* (Washington, DC: United States Institute of Peace, 1999); in: Wendy Lambourne, op. cit., p. 6.

[35] Howard Ball, *Prosecuting War Crimes and Genocide: The Twentieth Century Experience* (Lawrence, Kansas: University Press of Kansas, 1999).

العدالة والمصالحة هما أساس بناء السلام، لكن ليس هناك تنظير كافٍ عن علاقاتهما مع بعضهم البعض، بل ليس هناك لغة مشتركة حول ماذا يعنيان في سياق سلام ما بعد الحرب.[٣٦] لكن يرى البعض بأن العدالة هي مكوِّن ضروري في المصالحة[٣٧] على الرغم من أنهما في الواقع قد يبدوان غير منسجمين (كما في حالة البوسنة).[٣٨]

يبدو أن هناك اختلاف كبير، إن لم يكن خلط، حول العلاقة بين العدالة والمصالح، وفض النزاع وانهاء الصراع، والسلام. جانب من هذا الخلط المفاهيمي يتمحور حول التعريفات المتعددة للعدالة. فعندما نتحدث عن العدالة في سياق بناء السلام هذا يعني العدالة القانونية. لكن في الواقع هذا ليس هو النوع الوحيد من العدالة المهم لعملية بناء السلام. لذلك قدم ليدراخ حلاً يعتمد على أهمية العدالة الاجتماعية/الاقتصادية في عملية السلام. وقد أشار إلى ما اسماه بـ "فجوة العدالة (justice gap)" في عملية بناء السلام: "نحن لم نصمم إطاراً لبناء السلام قادر على تخفيف العنف المباشر ويحقق عدالة اجتماعية واقتصادية."[٣٩]

لذلك يؤيد توسيع فهمنا لبناء السلام ليشمل تحويل الصراع والعدالة الاستردادية restorative والتنمية الاجتماعية/الاقتصادية. أما ماني Mani فهو يؤيد وحدد ثلاث مجموعات للعدالة، وهي ضرورية للمصالحة ولبناء السلام، وهي: العدالة القانونية، والعدالة التصحيحية rectifying justice والعدالة الاجتماعية.[٤٠]

تعتبر "العدالة" مفهوم معقد لأنها تنطوي على مضامين جوهرية ورمزية واقتصادية واجتماعية وقانونية ونفسية. ويمكن أن تكون عقابية (retributive) أو تعويضية (restitutive) أو استردادية

---

[36] Donna Pankhurst, "Issues of Justice and Reconciliation in Complex Political Emergencies: Conceptualising Reconciliation, Justice and Peace", *Third World Quarterly*, 20:1 (1999), p. 254; in: Wendy Lambourne, op. cit., p.7.

[37] International Peace Academy, *Civil Society and Conflict Management in Africa*, Report of the IPA/OAU Consultation, Cape Town, South Africa, 29 May – 2 June 1996; John Paul Lederach, *Preparing for Peace: Conflict Transformation Across Cultures* (Syracuse, New York: Syracuse University Press, 1995).

[38] N. Dyson & M. Spencer, "Prosecuting War Criminals", *Peace Magazine*, 16:2 (Spring 2000), p. 22).

[39] John Paul Lederach, "The Challenge of the 21st Century: Justpeace" in *People Building Peace: 35 Inspiring Stories from Around the World* (Utrecht: European Centre for Conflict Prevention, 1999), p. 32.

[40] Rama Mani, "Conflict Resolution, Justice and the Law: Rebuilding the Rule of Law in the Aftermath of Complex Political Emergencies", *International Peacekeeping*, 5:3 (Autumn 1998), pp. 5-8.

(restorative). لكن أي نوع من العدالة هو الضروري؟ هذا يعتمد على الأوضاع والظروف المحلية، فللناس أولويات مختلفة حيال العدالة، وكذلك أولويات مختلفة للمصالحة. فعند البعض أن الاعتذار يشكل الخطوة الأولى، بينما عند البعض الآخر فإن العفو أو حتى الصلح يمكن أن يتم بدون اعتذار عن الجرم المرتكب. وعما إذا كانت العدالة مطلوبة للمصالحة فهذا مثار جدال ويختلف الناس حول تقدير أي نوع من العدالة الأكثر أهمية للمصالحة.[٤١] كذلك تبرز أهمية السعي لتجنب اجترار جراحات الماضي كخطوة أولى لبناء علاقة جديدة تؤسس على الثقة والاحترام – خطوة ضرورية في عملية المصالحة.

إن الحاجة لوجود أو عدم وجود أي من هذه المكونات يسهم في بناء مفهوم المصالحة عند الأفراد والمجتمعات في سياقات مختلفة. تتأثر الاقترابات الخاصة بالمصالحة بالاختلافات الثقافية والتي تتأثر بالمعتقدات الدينية وبالتقاليد الاجتماعية.[٤٢] مثلاً في رواندا وكمبوديا يُلاحظ نفوذ المسيحية والبوذية على المواقف تجاه العدالة والمصالحة.[٤٣] وهناك تجارب دولية كثيرة في مجال العدالة والمصالحة، لكن تضيق عنها هذه المساحة. بيد أنه يمكن إسقاط المفهوم على حالة دارفور بصورة مختصرة.

٢. العدالة والمصالحة في دارفور:

تحت ضغوط دولية شكلت الحكومة السودانية لجان للعدالة والمصالحة في دارفور في مايو/أيار ٢٠١٤ وذلك في إطار تنفيذ السلطة الإقليمية لوثيقة الدوحة. وتتضمن مهام اللجنة تقييم الأسباب الجذرية للنزاع في دارفور والتحقيق في الانتهاكات والجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان بما في

41 Wendy Lambourne, op. cit., p. 8.
42 M. Hurley (ed.) *Reconciliation in Religion and Society*. (Belfast: Institute of Irish Studies, Queens University, 1994), pp. 163-188.
43 Wendy R. Lambourne, "Justice and Reconciliation: Post-Conflict Peacebuilding in Cambodia and Rwanda", PhD Thesis, University of Sydney, 2002.

ذلك انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي أُرتكبت منذ فبراير ٢٠٠٢ والتصدي لقضايا الإفلات من العقاب وبناء ثقافة الثقة والسلام والمصالحة.[٤٤]

وقد عينت الحكومة قانونيا هو ياسر أحمد محمد، مدعيا عاما للمحكمة الخاصة بجرائم دارفور. وقد شهد تعيينه استنكار من الرأي العام وتعليقات في وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الالكترونية من شاكلة "كيف يكون القاتل هو الخصم والجلاد والحكم"؟ في إشارة إلى أن الحكومة هي طرف في الجرائم، وبالتالي طرف غير محايد ولا يتوقع منها تحقيق العدالة في هذا السياق. وهذا يصب في أزمة عدم الثقة في الحكومة. وقد تداولت المواقع تصريح صوتي مصور للمدعي العام يقول فيه: أنه "لا يرى في ما أُرتكب في دارفور فظائع بمعيار القانون الدولي، بل هي جرائم محدودة جدا قياسا بعدد السكان وظروف الإقليم".[٤٥]

تكفي هنا الإشارة إلى أنه بحسب تقدير الأمم المتحدة أن ضحايا الحرب في دارفور أكثر من ٣٠٠ ألف قتيل في السنوات الأولى فقط (٢٠٠٣ – ٢٠٠٤). ويشمل هذا العدد ضحايا آثار الحرب مثل المجاعة والأمراض. وتقدر هيئة الصحة العالمية الذين لقوا مصرعهم في تلك الفترة بأكثر من ٢٠٠ ألف – بواقع عشرة آلاف قتيل في الشهر.[٤٦] غير أن الرئيس السوداني قال أن الضحايا في حدود العشرة آلاف فقط. وقد أظهرت دراسة

أن حكومة السودان أنفقت على حرب دارفور ٢٤,٠٧ بليون دولار وهو ما يعادل ١٦٢ % من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات الحرب. ويشتمل هذا على ١٠,٠٨ بليون دولار في صورة نفقات عسكرية مباشرة، و٧,٢ بليون دولار في صورة خسائر في الإنتاجية فقدها النازحون عن أراضيهم داخل دارفور، و٢,٦ بليون دولار في صورة خسائر في المدخرات الحياتية فقدها القتلى في

---

[٤٤] الإعلان عن تشكيل لجان للعدالة والمصالحة في دارفور، http://www.sudantribune.net، ٢٠١٤/٥/٢٦. شوهد في ٢٠١٧/١١/٢٠

[٤٥] أنظر الفيديو على الموقع: http://www.youtube.com ، ٢٠١٢/١٢/٢٥. كذلك أنظر: موقع صحيفة الراكوبة الالكترونية، نقلاً عن وكالة السودان للأنباء (سونا SUNA)، ٢٠١٣/٦/٢٧.

[٤٦] صحيفة الشرق الأوسط، لندن، ٢٠٠٨/٤/٢٨.

الحرب، و٤,١ بليون دولار خسائر نتجت عن الإضرار بالبنية الأساسية. غير أن الكلفة في الإنسان هي الأعمق والأكبر والأكثر تأثيراً؛ وهي تحتاج لدراسة علمية دقيقة.[٤٧]

غير أن هذه العدالة من ناحية قانونية تسير بصورة بطيئة وحققت نتائج محدودة جدا قياسا بحجم الجرائم وفظائعها (تقييم ذلك يحتاج إلى دراسة لا تسع لها مساحة هذه الورقة). ويرى البعض أن مفهوم ومصطلح العدالة الانتقاليَّة لا يمكن إدراكه، حسبما تمخض عن تجارب وخبرات أكثر من أربعين بلداً في مختلف القارات، مثل تشيلي (١٩٩٠) وغواتيمالا (١٩٩٤) وجنوب أفريقيا (١٩٩٤) وبولندا (١٩٩٧) وسيراليون (١٩٩٩) وتيمور الشرقيَّة (٢٠٠١) والمغرب (٢٠٠٤)، بمعزل عن شبكة من المفاهيم والمصطلحات التي يتضمَّنها مثل لجان الحقيقة والانصاف، وإعادة البناء الاجتماعي، وإعادة تأهيل الضحايا، والمصالحة الوطنية، والإصلاح القانوني والقضائي والسياسي، بما في ذلك إعادة صياغة مؤسَّسات الدولة كافة، المدنيَّة منها والعسكريَّة. كما تجدر الإشارة إلى أن هذه الخبرات والتجارب الدولية تولد عنها المركز الدولى للعدالة الانتقالية ICTJ ، بفضل جهود البروفيسير أليكس بورين والقس ديزموند توتو، واللذين يعتبران المهندسين الحقيقيين للتجربة فى جنوب أفريقيا. فقد أفضت جملة تلك التجارب إلى الارتقاء بخطاب المجتمع الدولى من مجرد المطالبة بتيسير الوصول للعدالة access to Justice ، فى سبعينات وثمانينات القرن المنصرم، إلى تعزيز مبادئ المحاسبية accountability والتشديد على عدم السماح بالافلات من العقاب impunity، منذ خواتيم ثمانيناته ومطالع تسعيناته ، حتى لقد أضحت هذه الخبرات تشكل علامة انعطاف فارقة فى التاريخ الانسانى ، تجعلها جديرة بالاستهداء بها ، وبابتداع أشكال جديدة لإثرائها من واقع المخزون الاخلاقى ، الدينى والثقافى ، لدى مختلف الشعوب، وفي مختلف البلدان[٤٨].

ثالثاً: دور الإدارة الأهلية في الاستقرار السياسي في السودان:

[٤٧] حامد التجاني علي (عضو هيئة التدريس بقسم الشؤون الدولية والسياسات العامة، الجامعة الأميركية بالقاهرة)، "الكلفة الاقتصادية لحرب دارفور"، دراسة نشرتها الجزيرة نيت، ٢٠١١/١٠/١٢.

[٤٨] كمال الجزولي(محامي وناشط سياسي/قانوني)، العدالة الانتقالية في دارفور، ندوة في مركز الخاتم عدلان، الخرطوم، ٢٠٠٨/١٠/١٥. أنظر: موقع http://sudaneseonline.com ،شوهد في ٢٠١٧/١١/٢٠.

بصورة عامة تم وصف الإدارة الأهلية Native Administration) بأنها "تنظيم شعبي يقوم بأداء أعماله الإدارية والاجتماعية بصورة طبيعية وبتكلفة إدارية قليلة وغير بيروقراطية جامدة. فهو يقوم على الأسرة الممتدة ذات الجذور التاريخية السابقة لقيام الدولة الحديثة. وتنبع أهميته في السودان لتعدد وضخامة مكونات نسيجه الاجتماعي. فالقبيلة كيان اجتماعي أصيل في المجتمع السوداني له أسلوب حياته وروابطه الأسروية على مدى تاريخ السودان القديم والحديث."[٤٩] لذلك اعتمد الأتراك والبريطانيون على نظام "الإدارة الأهلية" كحكم محلي تقليدي فعال لإدارة أرياف السودان وبعض مدنه الصغيرة بصورة فعالة وبتكلفة إدارية رخيصة.[٥٠] ورغم انحسارها في كثير من مناطق السودان فإن الإدارة الأهلية أكثر ما تكون حضورا في إقليم دارفور حتى اليوم (٢٠١٧). وتتبع الإدارة الأهلية أسلوب "الجودية"[٥١] في حل النزاعات سلمياً.

دارفور أرض معبر لقبائل غرب أفريقيا ودول شمال افريقيا والتي جاءت عبر بحيره شاد وهذه القبائل تعبر دارفور إلى الأراضي المقدسة إما حُجاجا أومعتمرين وذلك عبر مئات السنين. فمنهم من تنقطع به السبل فيمكث في رقعة ما في دارفور فيتعايش مع القبائل المحلية ويتزاوج معهم على خلفية ما يجمع بينهم الدين الإسلامي. لذلك تداخلت قبائل دارفور مع كثير من الدول الأفريقية المجاورة إضافة إلى القبائل المشتركة خاصة مع الجارة تشاد – كمثال – حيث توجد أكثر من (٢٥) قبيلة منتشرة في البلدين – السودان وتشاد. لكن كان لهذا التداخل تأثير كبير في تعقيد إقليمي لمشكلة دارفور (لكن تفصيل ذلك خارج موضوع هذه الورقة).

عندما جاء الرئيس جعفر نميري في عام ١٩٦٩ وبدون دراسة حل الإدارة الأهلية في السودان ففقدت هيبتها. ويمكن في هذا السياق الإشارة إلى بعض الأمثلة التي تعكس هيبة الإدارة الأهلية في الماضي(قبل تدخل الحكومات): فمثلاً "حكم السلطان دوسة (سلطان الزغاوة في شمال دارفور) على أحد رعاياه بالإعدام في مملكته، وأرسله لوحده بدون حرس للسلطات بالفاشر لتنفيذ الحكم. وذهب المحكوم عليه وسلم نفسه." وأيضاً "الناظر علي الغالي تاج الدين –ناظر الهبانية

---

[٤٩] محمد أحمد محمد داني، **"دور الإدارة الأهلية في تعزيز المصالحات الوطنية "** (ندوة نظمها مركز دراسات المجتمع المدني، الخرطوم، ٢٠١٠/١٠/٧، ص ٢.

[٥٠] عبده مختار موسى، **"**أثر القبلية في الاستقرار السياسي في السودان**" المستقبل العربي،** السنة ٤٠، العدد ٤٦٣ (٢٠١٧)، ص ٩٢.

[٥١] **"**الجودية**"**: أو **"**مجلس الأجاويد**"**: تتكون من بعض كبار السن/الحكماء {the elders} من أعيان القبيلة، يتصدون للمشكلات التي تقع بين الأفراد والأزواج وحسمها بالتراضي حتى لا تتفاقم وتذهب للمحاكم.وقد تحولت بعض مجالس الأجاويد إلى محاكم أهلي لها سلطتها المعترف بها من قبل الدولة. أنظر: سليمان يحي محمد، **موسوعة تراث دارفور**، الجزس الأول (الخرطوم: شركة مطابع العملة السودانية، ٢٠٠٧)، ص ص ٥٣ – ٦٩.

(جنوب دارفور) – عندما يريد شخص للحضور لمقابلته بالمحكمة يعطي خفير المحكمه غصن من شجرته التي يجلس عليها وما على الخفير إلا حمل الغصن وتسليمه للمطلوب وقبل أن يجف الغصن يكون المطلوب ماثلا أمامه."[٥٢] هكذا كان للاداره الاهليه بالسودان هيبة. وبعد حلها أدركت الحكومة خطأ حلها فأعادتها حكومة الانقاذ ولكن بدون هيبه فأصبحت هياكل بدون مقومات، وتم تجريدها من سلطاتها القضائية. كما أن حكومة البشير عملت على تسييسها لضمان ولائها وغيّرت اسم الناظر إلى "أمير". صحيح أن الحكومة لا تقوم بتعيينه مباشرة لكنها تتدخل بصورة غير مباشرة لفرض من تضمن ولاءهم للحزب الحاكم (المؤتمر الوطني: الواجهة السياسية للحركة الإسلامية/الاخوان المسلمين). ففي إقليم كردفان مثلاً (الذي تم تقسيمة لثلاث ولايات – شمال وجنوب وغرب) جرى العُرف أن "العمد هم الذين يختارون الناظر، لكن في الواقع يتدخل المؤتمر الوطني بطريقة ما ليقع الاختيار على {زولهم}."[٥٣]

ومع ذلك "ما زالت للإدارة الأهلية وجود فاعل في الولايات الغربية في السودان – خاصة إقليم (ولايات) دارفور التي مازالت تعتمد على الأعراف بسبب أن انتشار القضاء ضعيف وكذا الشرطة والمؤسسات الأمنية."[٥٤] بل ما زالت الإدارة الأهلية تمارس عمل قضائي في بعض مناطق السودان حيث توجد محاكم شعبية/أهلية تحكم في كثير من قضايا المواطنين هناك. وهي محاكم ذات مستويات أو درجات: فهنالك محكمة الناظر ومحكمة العُمدة ومحكمة الشيخ. حيث مازالت تعمل بفاعلية. بل معظم القضايا الأهلية أو القبلية التي تحتاج لصلح يتم إرجاعها لمحاكم الإدارة الأهلية. "لأن المواطن فقد الثقة في الحكومة وبدأ يحمل السلاح ليحمي نفسه."[٥٥] بل حتى في الولايات الأكثر تطوراً مثل ولاية نهر النيل في شمال السودان (شمال العاصمة الخرطوم) حيث انتشار التعليم ودرجة الوعي أعلى توجد الإدارة الأهلية. ففي هذه الولاية – على الرغم من الانحسار النسبي للإدارة الأهلية إلا أنها "مازالت تقوم بمعالجة بعض المشكلات الاجتماعية والأسرية. وقبل شهور نجحت الإدارة الأهلية هناك بعقد صلح في مشكلة قبلية كبيرة بين قبيلتي الميرفاب والجهيناب."[٥٦] وكذلك في شرق السودان وفي وسطه. ففي ولاية النيل الأبيض – وسط السودان – لعبت الإدارة الأهلية دورا كبيرا في

---

[٥٢] المصدر نفسه.

[٥٣] حديث للكاتب مع أحد أعيان قبيلة المسيرية بولاية غرب كردفان (بدوي عبيد) بتاريخ ٢٠١٧/١٠/٣١– كان ينتمي للمؤتمر الوطني فقدم استقالته من موقعه بصفته رئيساً لشعبة الحي التابعة لحزب المؤتمر الوطني الحاكم، وقال إنه انتقد وقف في المسجد وانتقد والي (حاكم) الولاية، وقال أنه اكتشف أنهم (أعضاء الحزب في الولاية) عبارة عن "مجموعة مصلحة" وأن الناس المخلصين في العمل الوطني "قعدوا في البيت خلاص"...

[٥٤] مقابلة مع سعيد الماحي، المصدر السابق.

[٥٥] المصدر نفسه.

[٥٦] مقابلة مع محمد حامد البلة، والي ولاية نهر النيل السابق، الخرطوم: ٢٠١٧/١١/٥.

في مؤتمر الصلح بين قلبيلتي الصَّلحة (تتبع للسودان الشمالي) وقبيلة الشلك النيلية (تتبع للسودان الجنوبي – قبل الانفصال) وكان ذلك في عام ١٩٩٥. حيث أطفأت أكبر مواجهة قبلية مسلحة كانت على وشك أن تندلع بين القبيلتين. حيث كان الطرفان قد أصرَّا على القصاص (قبل الصلح).

ما زالت الإدارة الأهلية تشكل حضورا فاعلاً في المسرح الاجتماعي بل في المشهد السياسي في السودان. وأينما توجد القبيلة توجد الإدارة الأهلية بهيكلها وشخوصها. وفي الخرطوم نزح الكثيرون في شكل قبائل – نتيجة للخلل التنموي – وكونوا نظامهم الأهلي في العاصمة. وأصبحت السمة الغالبة للمجتمع السوداني – في الريف والحضر – هو أنه مجتمع قبلي. حيث تشكل القبيلة بؤرة الانقسام ومرتكز للهوية على حساب الهوية الوطنية، كما أن لها تأثير على السلوك السياسي – على مستوى النخب والجماهير.

رابعاً: دور الإدارة الأهلية في بناء السلام في السودان:

اعترف الانجليز أن القبيلة مؤسسة أجتماعية ذات أهداف لترقية حياة أفرادها حيث أوصى اللورد ملنر في تقريره عام ١٩٢٥م، مع الأخذ في الاعتبار سياسات اللورد لوقارد التي تعرف بـ "سياسة الحكم غير المباشر" فصدر أول تشريع لتنظيم الإدارة الأهلية تحت مسمى "قانون سلطات المشائخ لسنة ١٩٢٢م".[٥٧] ويبدو أن التشريع استهدف الشريحة الأقل استقراراً وكانت السلطات الادارية والتنفيذية والقضائية للفصل في الخصومات وحفظ الأمن.

ومنذ ثورة أكتوبر ١٩٦٤ تعالت أصوات المثقفين مطالبين بحل الإدارة الأهلية. وتبعا لذلك صدر قرار سياسي بحل وتصفية الإدارة الأهلية في عام ١٩٧٠. غير أن حلها ترك فراغاً إدارياً كبيرا أدى إلى فراغ أمني. كما ارتفعت نسبة الصراعات القبلية. وانفرط النظام في الأرياف والبوادي حيث يضعف الوجود الرسمي للسلطة .. واختلطت تبعا لذلك الأعراف القبلية في الزراعة والرعي .. وبرزت الاحتكاكات القبلية والصراعات الدموية المتكررة والمؤسفة والتي أصبحت أكثر دموية بدخول بعض

[٥٧] للمزيد أنظر: عبده مختار موسى، **مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩)، صفحة ٤٧ وما بعدها؛ كذلك أنظر: محمد سعيد القدال، **تاريخ السودان الحديث**: ١٨٢٠ – ١٩٥٥، ط٢ (الخرطوم: مركز عبد الكريم ميرغني، ٢٠٠٢)، ص ص ٤١٤ – ٤١٦ وصفحة ٣٩٩؛ وأنظر كذلك: يوسف تكنة، **دارفور: صراع السلطة والموارد – دراسة في السياسة والحكم** (الخرطوم: دار مدارك للنشر، ٢٠١٣).

المتغيرات الإقليمية حيث تدفق السلاح الناري الحديث من تشاد وأصبح القتال بين القبائل بالسلاح الحديث بدلاً عن السلاح الأبيض مما زاد من عدد القتلى في كل مواجهة بين القبائل خاصة في دارفور. و"اهتزت حقوق الأفراد في تنافسهم على المناشط الاقتصادية والموارد، وبرزت ظواهر الجريمة ممثلة في (السالف) والنهب المسلح، و(العندو كلاش يعيش ببلاش) و (كلاش يومين ولا اغتراب سنتين)."[٥٨]

وفي فترة حكومة الإنقاذ – خاصة بعد تطبيق نظام الحكم الفدرالي في عام ١٩٩١ – حاولت الحكومة استيعاب هذه الإدارة الأهلية في هيكل إدارة الدولة. وغيرت تسمية الناظر إلى "أمير". وتدخلت الحكومة في تعيين الأمير (الناظر سابقاً) مما يعني الولاء للحكومة. وتم اعتبار ذلك نوعاً من "التسييس"، ففقدت الإدارة الأهلية هيبتها كما فقدت الكثير من سلطاتها في السابق. فتعرضت إلى نقد كثيف من نخب وزعماء الإدارة الأهلية في دارفور.

الجدول التالي يوضح قائمة النزاعات القبلية الكبيرة في دارفو للفترة

بين (١٩٣٢م و ٢٠١١م) وآلية فض النزاع

(ع = عرب، أ = أفارقة)

	القبائل المتنازعة	السبب	آلية فض النزاع	التاريخ	الولاية
١	الكبابيش – الكواهلة– البرتي(ع) الزيادية(ع) – الميدوب (أ)	المرعى	الإدارة الأهلية	١٩٣٢	شمال دارفور
٢	البرتي – الزيادية(ع)	عشور وحدود قبلية	الإدارة الأهلية	١٩٥٦	شمال دارفور
٣	الميدوب – الزيادية– الكبابيش(ع)	اتفاقية المالحة	الإدارة الأهلية	١٩٥٧	شمال دارفور
٤	الزيادية – البرتي(ع)	حدود قبلية	الإدارة الأهلية	١٩٦٥	شمال دارفور
٥	المعالية(ع)– الرزيقات(ع)	قبلي	الإدارة الأهلية	١٩٦٤	جنوب دار فور

58 ذو النون عبد النبي، الإدارة الأهلية ودورها في التعايش السلمي والوحدة الوطنية، ندوة مركز دراسات المجتمع ... المصدر السابق.

٦	ميدوب – كبابيش(ع)	قتل ونهب	الإدارة الأهلية	١٩٦٥	شمال دارفور
٧	زغاوة– زغاوة(أ)	موارد المياه	الإدارة الأهلية	١٩٧٦	شمال دارفور
٨	البني هلبة(ع)– الرزيقات(ع)	قبلي	الإدارة الأهلية	١٩٧٥	جنوب دار فور
٩	الرزيقات(ع) – الدينكا(أ)	رعاة–مزارعين	تدخل الحكومة	١٩٧٦	جنوب دار فور
١٠	التعايشة(ع) – السلامات(ع)	رعاة – زراع	تدخل الحكومة	١٩٧٨	جنوب دار فور
١١	الرزيقات(ع) – المسيرية(ع)	رعاة – زراع	الإدارة الأهلية	١٩٧٩	جنوب دار فور
١٢	البني هلبة(ع)– الرزيقات(ع)	ثأر قبلي	الحكومة	١٩٨٢	جنوب دار فور
١٣	البرتي(ع) – الكبابيش(ع)	قبلي	الحكومة	١٩٨٣	شمال دار فور
١٤	الفلاته(أ) – القمر(ع)	قبلي	الحكومةوالإدارة الأهلية	١٩٨٤	جنوب دار فور
١٥	الرزيقات(ع) – الدينكا(أ)	قبلي	الحكومة	١٩٨٦	جنوب دار فور
١٦	الفور(أ) – العرب	رعاة – زراع	الحكومة	١٩٨٦	جنوب دار فور
١٧	الزغاوة(أ) – القمر(ع)	قبلي	الحكومةوالإدارة الأهلية	١٩٨٧	ش و غ دارفور
١٨	الزغاوة(أ) – القمر(ع)	نهب	الحكومة	١٩٨٩	ش و غ دارفور
١٩	الزغاوة(أ) – المعاليا(ع)	ثأر	مؤتمر قبلي	١٩٩٠	جنوب دار فور
٢٠	الزغاوة(أ) – الرزيقات(ع)	قبلي	مؤتمر قبلي	١٩٩٠	جنوب دار فور
٢١	الزغاوة(أ) – بني حسين(ع)	قبلي	الحكومة	١٩٩١	شمال دار فور
٢٢	الزغاوة(أ)– الميما(أ)	نهب	الحكومة	١٩٩١	شمال دار فور
٢٣	الزغاوة(أ)– البرقد(أ)	نهب	الحكومة	١٩٩١	جنوب دار فور
٢٤	الترجم(ع) – الفور(أ)	رعاة – زراع	الحكومة	١٩٩١	جنوب دار فور
٢٥	الزغاوة(أ) – الرزيقات(ع)	ثأر	الحكومة	١٩٩٣	جنوب دار فور

٢٦	الزغاوة(أ) – الزغاوة	قبلي	إدارة أهلية	١٩٩٦	شمال دار فور
٢٧	المساليت(أ) – العرب	رعاة – زراع	إدارة أهلية	١٩٩٦	غرب دار فور
٢٨	الزغاوة(أ)- الرزيقات(ع)	قبلي	الحكومة	١٩٩٦	جنوب دار فور
٢٩	المساليت(أ) – قبائل عربية	قبلي	الحكومة	١٩٩٨	غرب دار فور
٣٠	الرزيقات(ع) – دينكا(أ)	ثأر	الحكومة	١٩٩٨	جنوب دار فور
٣١	الداجو(أ)- الرزيقات(ع)	زراع – رعاة	الحكومة	١٩٩٨	جنوب دار فور
٣٢	الفور(أ) – الرزيقات(ع)	قبلي	الحكومة	١٩٩٩	جنوب دار فور
٣٣	المساليت(أ) – العرب	ثأر	الحكومة	٢٠٠٠	غرب دار فور
٣٤	الزغاوة(أ)- القمر(ع)	نهب	الحكومة	٢٠٠٠	شمال دار فور
٣٥	البرتي(ع) – الميدوب(ع)	قبلي	الحكومة	٢٠٠٠	شمال دار فور
٣٦	الرزيقات(ع) –أولاد منصور(ع)	قبلي	إدارة أهلية	٢٠٠١	جنوب دار فور
٣٧	الفلاتة و الهبانية	قبلي	إدارة اهلية	٢٠٠٧	جنوب دارفور
٣٨	الرزيقات والهبانية	أرض	إدارة اهلية	٢٠٠٩	جنوب دارفور

المصدر: الصادق أبكر موسى، **أثر الصراع القبلي بين الرزيقات والمعاليا على الاستقرار السياسي والاجتماعي في ولاية شرق دارفور**(رسالة ماجستير غير منشورة، مركز دراسات السلام والتنمية، جامعة نيالا، ٢٠١٣).

يوضح الجدول أعلاه تراجع دور الإدارة الأهلية في الثلاثة عقود الأخيرة بسبب حلِّها ثم إعادتها بتجريدها من كثير من سلطات ثم تسييسها. فمنذ مطلع التسعينات من القرن العشرين تدخلت

الإدارة الأهلية مرتين فقط في محاولة احتواء النزاعات القبلية من جملة (١٨) نزاع في الفترة (١٩٩٠ – ٢٠٠٩)، بينما في الماضي تدخلت باستمرار في فض النزاعات القبلية سلمياً من عام ١٩٣٢ حتى ١٩٧٥. ثم منذ العام ١٩٧٦ تراجع تدخلها. حيث بدأت الحكومة تتدخل من خلال تنظيم مؤتمرات الصلح والتي غالبا تستعين فيها بالإدارة الأهلية، وتدفع الحكومة الديات. غير أن ذلك أدى إلى تشجيع عمليات القتل والثأر – طالما أن الحكومة هي التي تدفع الديات.

الملاحظ أنه – في السودان – في تسعينات القرن العشرين وما بعدها كان عدم الاستقرار والاضطرابات الناتجة عن الصراعات القبلية/الإثنية أكبر، واستمر الوضع الصراعي في تصاعد مستمر وبوتيرة أكبر مع تضاعف عدد الضحايا وحجم الخسائر المادية. والسبب المباشر في تصاعد هذه الصراعات أن حكومة الحركة الإسلامية (البشير/الترابي) قد عملت على تسييس الإدارة الأهلية (كما سبقت الإشارة). وقد أسهم ذلك بدرجة كبيرة في تعقيد وتصعيد وتدويل مشكلة دارفور (ابتداءً من ٢٠٠٣) التي تحولت إلى أزمة دولية ومأساة إنسانية كبيرة عرفها كل العالم وتابع تطوراتها عبر الإعلام الدولي.

يحاول الشكل التالي تفسير أثر عملية تدمير منظمات المجتمع المدني التقليدية – المتمثلة في النظام القبلي (الإدارة الأهلية) في عدم الاستقرار السياسي في السودان في عهد حكومة الحركة الإسلامية:

شكل يوضح أثر تدخل النظام السياسي/الدولة في المجتمع المدني التقليدي (الأهلي) في السودان:

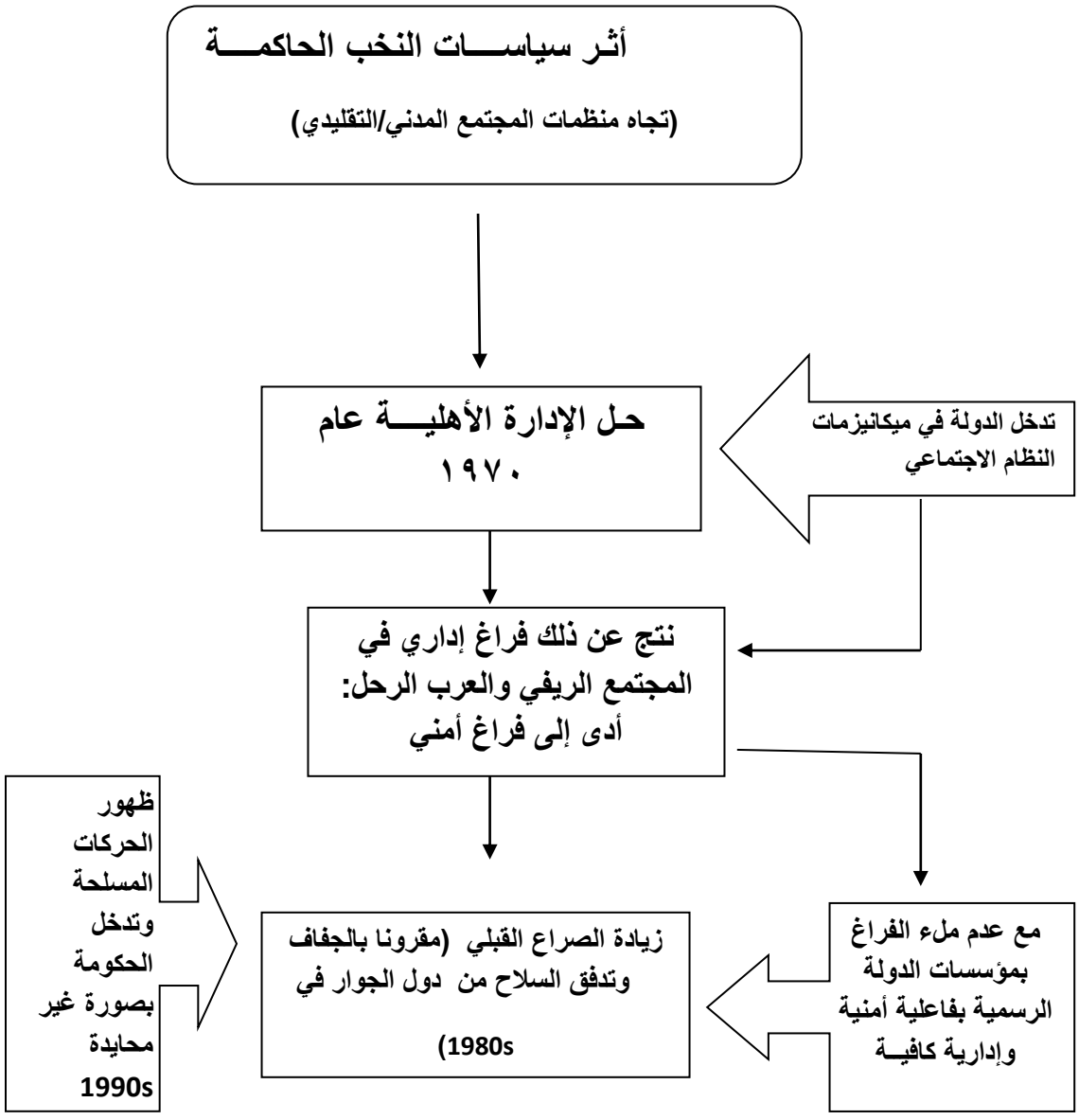

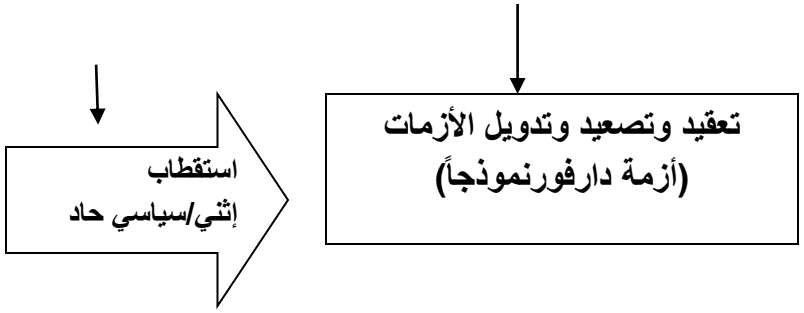

لقراءة هذا الشكل يمكن ملاحظة أن: سياسات النخبة الحاكمة التي أخطأت عندما حلّت النظام الأهلي المعروف بـ "الإدارة الأهلية" – وهو نظام اجتماعي قبلي في شكل هايراركية (هيكلية) إدارية يقوم على الأعراف والتقاليد التي تشكل عناصر الضبط الاجتماعي. فنتج عن حل هذه الإدارة الأهلية فراغ إداري، أفرز فراغاً أمنياً – خاصة في المناطق التي تشكل فيها القبيلة أساس التكوين الاجتماعي – وذلك بسبب عدم ملء الفراغ بمؤسسات الدولة الرسمية (الأمنية والقانونية والإدارية – مثل الشرطة والمحاكم). مقرونا ذلك بموجة الجفاف والتصحر والصراع حول المرعى ومصادر المياه، في منتصف الثمانينات من القرن العشرين – أدى ذلك إلى فراغ أمني نتج عنه تصاعد وتيرة الصراع القبلي بصورة دموية وعنيفة. متزامنا ذلك مع ظروف إقليمية – الصراع في تشاد وتدفق اللاجئين والحركات المسلحة وتدفق السلاح من ليبيا حيث تدخل القذافي لدعم طرف في الصراع التشادي بينما احتمى الطرف الآخر بالامتداد (التداخل) القبلي في دارفور – أدى كل ذلك إلى ظهور الحركات المسلحة، والتي تتشكل من إثنيات غير عربية، فتدخلت الحكومة – بصورة غير محايدة – حيث سلَّحت الطرف العربي (في ما يُعرف بـ "الجنجويد") مما أدى إلى تبلور مفاهيم إثنية – عرب ضد الأفارقة: أو "الحُمْرة" ضد "الزُرْقَة" – فنتج عن ذلك استقطاب عرقي/سياسي حاد بين الحكومة والحركات المسلحة. في مقابل تسليح حكومة الحركة الإسلامية للقبائل العربية استقوت الحركات المتمردة بالأجنبي. فأدى ذلك إلى تدويل مشكلة دارفور، وأدى ذلك إلى مزيد من التعقيد والتأزيم.

ثم كانت النتيجة النهائية دولة مضطربة/غير مستقرة وهشة وفاشلة (بمعايير الأمن والوحدة الترابية والاستقرار السياسي والاقتصادي). فقد انفصل الجنوب وتعرض النسيج الاجتماعي إلى تمزق وأصبحت دولة ناقصة السيادة من خلال تواجد قوات أممية متمثلة في اليوناميس UNAMIS (في الجنوب قبل انفصاله) ثم اليوناميد (UNAMID) في دارفور، إضافة إلى حظر وحصار وعقوبات دولية.

خامساً: معوقات بناء السلام في السودان:

تتجلى عقبات بناء السلام في أن الحكومة بسياساتها التمكينية/الاقصائية عملت على اختراق كل الكيانات السياسية والمجتمعية، وكل منظمات المجتمع المدن والأهلي، وأضعفت البعض الآخر، مع تسييسها واخضاعها لسيطرة حزب الحركة الإسلامية الحاكم (المؤتمر الوطني). وبالتالي أصبحنا أمام واقع يفتقر للوجود الفاعل للآليات المحلية القوية التي يمكن أن تستند لها الحكومة في عملية بناء السلام.

من أكبر الأدلة على تدخل الحكومة في عمل آليات الحل الشعبي وتعطيل التجاوب المحلي هو تدخلها في الإدارة الأهلية (النظام الإداري التقليدي/القبلي) منذ أن استولت على الحكم في حل مجلس شورى القبائل بقرار في هذا العام (٢٠١٧). فلقبائل السودان مجالس شورى منذ القدم تعمل بالعُرف وهي تراعي مصالح هذه القبائل المكونة لهذه المجالس التي تُعرف بـ "مجالس شورى القبائل". وهي مجالس استشارية تتشكل في عواصم الولايات، حيث يوجد في كل عاصمة ولاية مجلس شورى للقبائل الموجودة في تلك الولاية حيث يتم تمثيل كل قبيلة بعدد (٣) أعضاء. ومجلس الشورى جزء من الإدارة الأهلية، وهو ابتكار من النظام الأهلي ولا تشكله الحكومة. وهي مجالس عُرفية تشكل مرجعية في المسائل الكبيرة الخاصة بالقبائل. وهو بمثابة "كونفدرالية قبلية" حيث يؤدي دور الوسيط بين القبائل والحكومة. كما أنه يسهم في حل النزاعات بين القبائل، "ويتعامل مع الحكومات في المطالبة بمصالحها ونصيبها في الحكم وغيره من المواضيع التي تحتاج إلى رأي الصفوة من القبيلة."[٥٩]

[٥٩] مقابلة مع سعيد الماحي (خبير في الادارة الأهلية والحكم المحلي)، الخرطوم: ١٢ نوفمبر ٢٠١٧.

وعندما جاءت حكومة الإنقاذ (الحركة الإخوانية المعسكرة) في عام ١٩٨٩ وجدت أن هذه المجالس لا تتبع للحكومة – على الرغم من وجود إدارة خاصة بها في ديوان الحكم الاتحادي – حيث كانت تؤثر في هذه المجالس أحزاب أخرى، مثل حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي، لذلك حصلت تجاذبات في سياق محاولة استمالة هذه الأحزاب لمجالس شورى القبائل – لا سيما في إقليمي كردفان ودارفور. وعندما عجزت حكومة البشير في السيطرة عليها لجأت لحلها في هذا العام (٢٠١٧). هذا على الرغم من أن حكومة البشير قد استصحبتهم في مؤتمر الدوحة لسلام دارفور وقد كان لذلك أثر إيجابي في تحقيق النجاح لمنبر الدوحة حيث أنهم يمثلون "أهل المصلحة".

لذلك يمكن القول أن الحكومة قد لجأت لحل هذه المجالس لفشلها في اختراقها وتسييسها كما فعلت مع أجسام مجتمعية أخرى في الريف والحضر على حد سواء. غير أن حل الحكومة لهذه المجالس غير قانوني ولا يستند لمادة في الدستور. كما أن الحكومة "لم تشكل هذه المجالس أصلا ولم تصدر لها قانون فكيف تحلها؟ فكيف للحكومة أو الوزير اتخاذ قرار بحل مجالس الشورى؟ لاتزال الحكومة تقع في أخطاء كبيره بدون دراسة ودراية بطبيعة هذه القبائل. في دارفور وكردفان يُنظر لهذا القرار بأنه لا يساوي شيئاً لأن هذه القبائل في حواكيرها بعيدة عن حماية الحكومة ولن تنتظر حل من الحكومة لأن الحياة عندهم لن تتوقف بسبب قرار لوزير اتحادي بالمركز."[٦٠]

وفي دارفور لا زالت الإدارات الأهلية لها حضور بين الناس في العمل العرفي والحل والعقد في مناطق حتى الآن ليس للحكومة أي وجود يُذكر. مجالس الشوري هي من "خشوم[٦١] وبطون بيوت القبيلة" وجلها من أحزاب مختلفة لذا تجدها دائما في نزاع مع حكام الولايات لأنهم لا ينتمون للحكومة ولم يتم تعيينهم بقرار أو مرسوم."[٦٢] وفي دارفور تأثرت الإدارة الأهلية بظروف الحرب: "فالإدارة الأهلية هي أرض وشعب. فأين الأرض التي تديرها؟ تأثرت بالنزوح فأصبحت لا أرض لها بعد أن كانت لها شرطة ومحاكم وسلطة قضائية وموارد وإيرادات ومزارع..."[٦٣]

---

[٦٠] مقابلة مع سعيد الماحي، المصدر السابق.

[٦١] كلمة "خشم/خشوم" في اللهجة السودانية/العامية تعني "فم". يتم تقسيم القبيلة تنظيميا إلى مستويات مختلفة تبدأ بالقبيلة الكبيرة التي يرأسها (ناظر) وتنقسم القبيلة لفروع أصغر يسمى كل واحد منها "خشم البيت" (أي مدخل أوثقر البيت)، وعلى رأس كل واحد منها عمدة. ثم الفروع الصغرى، وتُسمى بطن القبيلة. ثم العرب الرّحل التي يكون على رأسها "شيخ".

[٦٢] المصدر نفسه.

[٦٣] لقاء مع آدم محمد أحمد عبد الله (بروفيسر في العلوم السياسية بجامعة الزعيم الأزهري بالخرطوم وهو أبناء قبيلة الزغاوة، الفاشر، شمال دارفور): ٢٠١٧/١٠/٣١.

أكبر تأثير لتدخل الحكومة في الآليات المحلية (الإدارة الأهلية/النظام القبلي نموذجاً) يتجلى في مسألة "أبيي". ما يؤكد التأثير السلبي لتدخل الحكومة في عمل الإدارة الأهلية (التسييس) هو حالة منطقة (أبيي) التي تقع على الحدود بين منطقة المسيرية العرب رعاة البقر(البقارة) – قبيلة في شمال السودان، وقبيلة الدينكا الجنوبية. وهي منطقة متنازع على تبعيتها بين شمال السودان وجنوبه حتى بعد الانفصال. المعادلة الاجتماعية الموجودة في أبيي عبر أكثر من قرن تعبر عن واقع اجتماعي فرضته ظروف تاريخية موضوعية نتج عن ذلك الواقع ظاهرة يمكن وصفها بعملية تعايش سلمي (peaceful co-existence) فتعايشا بالآليات التقليدية/الأهلية. ولذلك عندما أُثير موضوع قسمة السلطة والثروة ورسم الحدود بين الشمال والجنوب اندلعت الاختلافات بين المسيرية والدينكا. بمعنى أن موضوع الهوية ظهر إلى السطح كفاصل جوهري بين الطرفين. أي انفجر هذا فقط عندما تدخلت السلطة السياسية. وهذا يؤكد ما ذهبت إليه هذه الدراسة بأن تدخل الحكومة هو الذي يفجر النزاع القبلي، بل ويفجر صراع الهويات، لأن الطرفين كانا متعايشين في منظومة سلطة واحدة (الإدارة الأهلية) وكانا يشتركان في موارد واحدة ومنطقة واحدة.

سادساً: اتفاقية الدوحة، جمع السلاح وانسحاب اليوناميد:

١. اتفاقية الدوحة للسلام:

في ١٤ يوليو/تموز ٢٠١١ شهدت العاصمة القطرية الدوحة توقيع "وثيقة الدوحة للسلام في دارفور" بين الحكومة السودانية وحركة التحرير والعدالة، بعد أن أجيزت في مؤتمر أهل المصلحة بدارفور قبل ذلك التاريخ بنحو شهرين. ووقع على الوثيقة ممثلون عن دولة بوركينا فاسو والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ودولة قطر التي تولت الوساطة بين الفرقاء على امتداد ثلاثين شهرا من المفاوضات، وكان الغائب الكبير حينها هو حركة العدل والمساواة، وتركت الوثيقة الباب مفتوحا لبقية الحركات للانضمام إليها. جاءت الوثيقة في نحو ١٠٦ صفحات، وبالإضافة إلى تعاريف المصطلحات والديباجة والأحكام النهائية. تضمنت سبعة فصول تشمل حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛ تقاسم السلطة والوضع الإداري لدارفور؛ تقاسم الثروة والموارد القومية؛ التعويضات وعودة النازحين واللاجئين؛ العدالة والمصالحة؛ وقف إطلاق النار الدائم والترتيبات الأمنية النهائية؛

ثم الحوار والتشاور الداخلي وطرائق التنفيذ. كما تضمن الاتفاق ملحقا على شكل جدول زمني للتنفيذ[٦٤].

وتضمنت الوثيقة عنصرا أساسيا لحل أزمة دارفور وهو تقاسم الثروات والسلطة بين حكومة **الخرطوم** وحركات دارفور، فضلا عن التصدي لقضايا أساسية للنزاع المسلح في الإقليم كإقرار تعويضات للنازحين، وموضوع اللجوء ووضع الإقليم من الناحية الإدارية، حيث تقرر اللجوء للاستفتاء للحسم في هوية دارفور بين أن يكون إقليما واحدا أو ولايات.). وبناء على اتفاق الدوحة، شكلت سلطة إقليمية في دارفور آلت رئاستها إلى رئيس حركة التحرير والعدالة بزعامة التجاني سيسي. وتقلد عدد من معاونيه حقائب وزارية، ونص الاتفاق أيضا على إجراء استفتاء يحدد الوضع الإداري للإقليم.

وفي أبريل/نيسان ٢٠١٣، وقعت الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة السودانية المتمردة في إقليم دارفور اتفاقا للسلام في العاصمة القطرية، ضمن وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. ووقع عن الحكومة السودانية رئيس الوفد التفاوضي أمين حسن عمر، وعن حركة العدل والمساواة قائدها محمد بشر، بحضور علي عثمان محمد طه النائب الأول (آنذاك) للرئيس السوداني عمر حسن البشير ورئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني.

وبوصفه آخر مراحل تطبيق وثيقة الدوحة للسلام، تم في أبريل/نيسان ٢٠١٦ تنظيم استفتاء لتحديد الوضع الإداري لدارفور. وكان على الناخبين الاختيار بين: تكوين إقليم واحد بحكومة تتمتع بصلاحيات واسعة، أو الإبقاء على الوضع الإداري القائم الذي يُقسم بموجبه الإقليم إلى خمس ولايات وقد فاز خيار التقسيم. وتم تقسيم الإقليم إلى خمس ولايات هي شمال وجنوب وغرب وشرق ووسط دارفور، كما تم حل السلطة الاقليمية. يرجع سبب اسناد ملف دارفور لدولة قطر على خلفية نجاحها في معالجة الملف اللبناني في مايو ٢٠٠٨. "رأينا أن نلجأ لدولة قطر بعد تعثُّر افاقية أبوجا بتعنُّت النظام..."[٦٥]

يرى خبير دارفوري وسياسي معروف (عبد الجبار محمود دوسة)[٦٦] أن اتفاقية الدوحة لم يكتمل نجاحها بسبب عدم استيعابها لكل الحركات الرئيسية في دارفور وأن الشعب فيها مغيب وأنها لم

---

[٦٤] موقع الجزيرة نيت: آخر تحديث، ٢٠١٦/٩/٧ ، شُوهد في: ٢٠١٧/١١/١٧، في http//www.aljazeera.net

[٦٥] عبد الجبار محمود دوسة، **دارفور وأزمة الدولة في السودان** (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، ٢٠١٣)، ص ٣٩٨.

[٦٦] عبد الجبار محمود دوسة من أبناء شمال دارفور (منطقة كُتُم)، مهندس، عمل في عدة ولايات في السودان ثم بالسعودية، الأمين السياسي

يتم عرضها على الرأي العام، وأنها انتهت إلى "شراكة بين حركة التحرير والعدالة والمؤتمر الوطني وأن النتيجة الحتمية هي وليدة موؤدة سُمِّيت وثيقة الدوحة لسلام دارفور..."[٦٧]. ويرى دوسة أن الحكومة السودانية غير جادة بما فيه الكفاية لتنفيذ الاتفاقية. بينما في مؤتمر أوسلو (٢٠٠٨) "أكدت كل الدول التي التزمت في مؤتمر المانحين الأول لجنوب السودان بأنها سددت كامل ما عليها من التزامات للبنك الدولي. وأكد البنك الدولي ذلك لكنه قال مندوبه أن البنك لا يقدم التمويل – سواء كان لحكومة السودان أو الجنوب – لعدم وجود مشروعات جاهزة وفق المتطلبات والمعايير الدولية. هذه الجزئية أضرت كثيراً بتأخير ضخ أموال المانحين لصندوق إعمار دارفور رغم أن مشروعاته كانت جاهزة ومطابقة للمعايير الدولية. ورغم أن صندوق إعمار دارفور عمل أيضا على تجهيز وإعداد الكادر الوظيفي الجاهز والنظام المالي الشفاف.[٦٨]

كان السبب ذاته – عدم جدية الحكومة – هو الذي دفع أركو ميناوي إلى أن يفقد الثقة في الحكومة في وقت سابق، وكان أركو ميني ميناوي الزعيم السابق للمتمردين في دارفور الذي وقع اتفاقا للسلام مع الحكومة السودانية وأصبح مساعدا للرئيس، قد اعلن في ٢٠٠٨/٥/٥ تعليق مشاركته في الحكومة احتجاجا على غياب الإرادة السياسية لدى حكومة الرئيس عمر البشير. وقال الطيب خميس المتحدث باسم ميناوي أن الحكومة ليست جادة وليست ملتزمة باتفاق السلام."[٦٩]

ترى بعض نخبة دارفور أن اتفاقية الدوحة قد فشلت: "لقد فشلت الاتفاقية لأنها لم تحقق أهدافها. فمن جُملة ٨٠٠ مليون دولار مصدقة للتنفيذ لم يتم توفير إلا (١١) مليون دولار فقط. وهذه ذهبت لتأسيس السلطة الإقليمية لدارفور. وما تحقق هو مباني وتوفير وظائف ومرتبات لموظفي السلطة الانتقالية، ولم يتم تنفيذ البنود الكبيرة والمهمة مثل الترتيبات الأمنية وإعادة الإعمار وتوطين النازحين واللاجئين ... البند الوحيد الذي تم تنفيذه في الاتفاقية هو بند التعليم

السابق لحركة تحرير السودان وكبير المفاوضين في مفاوضات السلام التي جرت في أبوجا (نيجيريا) بين المعارضة المسلحة والحكومة السودانية (٢٠٠٤ – ٢٠٠٦). ورئيس اللجنة المحورية لتقييم احتياجات دارفور لفترة ما بعد الاتفاقية JAM (٢٠٠٦)، ورئيس اللجنة العليا لإنفاذ سلام دارفور (أبوجا ٢٠٠٦)، ورئيس صندوق دارفور للإعمار والتنمية (٢٠٠٦ – ٢٠٠٨)، ثم استقال من كل تلك المناصب ولجأ إلى بريطانيا بعد أن وجه انتقادات شديدة للحكومة بعدم التزامها وعدم جديتها في تنفيذ الاتفاقيات حيث أنهم في صندوق الإعمار لم يستلموا سوى سبعة ملايين دولار – ما يعادل ١% فقط من جُملة المبلغ المتفق عليه في اتفاقية أبوجا.. وأن هنالك منحة بنك التنمية الإسلامية بقيمة عشرة ملايين دولار ومنحة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي كلها لم يتم توريدها في حساب الصندوق حتى ذلك التاريخ (يوليو٢٠٠٨).

[٦٧] عبد الجبار محمود دوسة، المرجع السابق، ص ص ٣٩٨ – ٣٩٩.

[٦٨] المرجع نفسه، ص ص ٣٥٠ – ٣٥٢.

[٦٩] " السودان يدعو المانحين إلى تقديم المساعدات والتزام من أوروبا"، **صحيفة الخليج**، ٢٠٠٨/٥/٧، http://www.alkhaleej.ae شوهد في ٢٠١٧/١١/١٧.

العالي حيث يتم تمويل مصاريف الدراسة لأبناء دارفور المقبولين في الجامعات (الذين يمتحنون من مدارس دارفور). وهذا أدخل الجامعات في مشكلة مع أبناء دارفور لأن وزارة المالية لم تدفع تلك الرسوم للجامعات."[٧٠]

غير أن عملية تقييم "الفشل" تظل مسألة نسبية/تقديرية ما لم تخضع لتقييم علمي موضوعي ومحايد. فهنالك من الأكاديميين من أبناء دارفور من لا ينتمي للحكومة أو الحركات من يرى أن الاتفاقية لم تفشل: "هي لم تنجح النجاح المطلوب لكنها أيضا لم تفشل بنسبة مئة في المئة. لقد حققت بعض النجاحات المحدودة من حيث أنها أظهرت قضية دارفور للرأي العام العالمي بصورة أقنعت نظام الحكومة السودانية بالاعتراف الصريح بأن هنالك مشكلة وتحتاج إلى حل، وقدمت تنازلات."[٧١]

لكن على الرغم من الرأي السلبي لبعض نخبة دارفور في اتفاقية الدوحة إلا أنه لا يمكن القول بأنها فشلت بصورة كاملة أو مطلقة، بل حققت نجاحاً نسبيا – على الرغم من محدوديته – مقارنة باتفاقية أبوجا. فكثير ما تعرض الفضائيات السودانية أخبار مصورة بخصوص افتتاح الكثير من المشروعات في المجالات الخدمية (الصحية والتعليمية والمياه والكهرباء)، كما تحرك العمل في طريق الإنقاذ الغربي (طريق يربط إقليم دارفور بقية السودان ويربط ولايات دارفور) وكذلك القرى النموذجية وغيرها من المشروعات التي زار بعضها الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني (وهذا يحتاج تقييمها لدراسة منفصلة لا تسع لها مساحة هذه الورقة). ومن بين أمثلة الدور القطري يمكن الإشارة للاتفاقية التي وقعتها دولة قطر في الخرطوم في ٢٠١٧/٨/١٢ . وهي اتفاقية خاصة بتمويل تنفيذ عشر قرى نموذجية بدارفور بقيمة ٧٠ مليون. ويشمل ذلك عدداً من المشاريع التنموية والممولة من قبل صندوق قطر للتنمية فى السودان وذلك فى اطار جهود دولة قطر لدعم عجلة التنمية بالبلاد. وسوف تُنفذ من خلال تلك الاتفاقية مشاريع متكاملة في قرى وتجمعات العودة الطوعية في ولايات دارفور الخمس بواقع مشروعين لكل ولاية، بجانب اتفاقيات بين صندوق قطر للتنمية مع كل

[٧٠] لقاء مع أحمد محمد أحمد عبد الله (بروفيسر في العلوم السياسية وعميد كلية بجامعة الزعيم الأزهري بالخرطوم)، ٢٠١٧/١١/١٧.

[٧١] صلاح الدومة (بروفيسر في العلوم السياسية، كان عضوا في اللجنة المحورية لتقييم احتياجات دارفور لفترة ما بعد اتفاقية أبوجا (JAM).

من قطر الخيرية والهلال الاحمر القطري، ومبادرة تدريب الصحة العامة فى السودان مع مركز كارتر.[٧٢]

واستمرت المتابعة القطرية لتنفيذ اتفاق سلام دارفور من خلال ١١ اجتماعاً ما بين الخرطوم والدوحة، للجنة متابعة تنفيذ اتفاق الدوحة للسلام في دارفور، برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء القطري، وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، أحمد بن عبدالله آل محمود. وفي الاجتماع الأخير للجنة في مايو/ أيار الماضي، قال آل محمود إن "دارفور شهدت منذ دخول الوثيقة حيّز التنفيذ، خطوات متسارعة نحو التعافي والعودة إلى الحياة الطبيعية، وتجاوز الأيام الصعبة، ومضت تستشرف مستقبل التنمية والإعمار".[٧٣]

وبموجب بنود الاتفاق، تعهدت قطر بإعادة إعمار هذا الإقليم، بعدما دمّرته الحرب الطويلة وأثّرت بالسلب على بنيته التحتية ومرافقه العامة ومنشآته التعليمية والطبية والخدمية. من هذا المنطلق، استضافت الدوحة في إبريل/ نيسان من عام ٢٠١٣ مؤتمر المانحين لإعادة الإعمار والتنمية في دارفور، بمشاركة وفود من ٣٦ دولة و٢٢ وكالة من وكالات الأمم المتحدة و٦٠ منظمة دولية ووطنية. ونجح المؤتمر في جمع تمويل لمشروعات التنمية في الإقليم تجاوز ٣,٥ مليارات دولار، تغطّي فترة أربع سنوات من استراتيجية تنمية دارفور التي تمتد على مدى ستة أعوام، كما تعهّدت دولة قطر بدفع مبلغ ٥٠٠ مليون دولار، كمنح ومساهمات لإعادة الإعمار. وتعهّدت الجمعيات والمؤسسات الخيرية القطرية بتقديم ١٤١ مليون دولار لدعم التنمية وإعادة الإعمار في إقليم دارفور، أعلنها ممثلو ست جمعيات خيرية قطرية.[٧٤] ومن الناحية الاقتصادية يتمثل ذلك في سد الفجوة الغذائية بالإقليم وتنفيذ مشروع الإنعاش المبكر الذي تتبناه اللجنة القطرية الرفيعة المستوى لتقديم الخدمات لمناطق العودة الطوعية للنازحين واللاجئين وإعادة إعمار دارفور.[٧٥]

---

[٧٢] بتمويل من قطر: التوقيع على تنفيذ عشر قرى نموذجية بدارفور بقيمة ٧٠ مليون دولار، موقع البشير برعاية جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم. شوهد في: ٢٠١٧/١١/١٨.

[٧٣] المصدر نفسه.

[٧٤] موقع البشير، المصدر السابق.

[٧٥] منى عبد الفتاح، "سلام دارفور: وقائع الصراع والمصالحة"، الجزيرة نيت، ٢٠١٢/٦/١٠. شوهد في: ٢٠١٧/١١/٢٠.

كما أن الظروف الآن أصبحت مواتية أكثر لاستكمال نجاح الاتفاقية إذا نجحت عملية جمع السلاح وعودة النازحين لكن مع استصحاب الآليات التقليدية في عملية بناء السلام وخاصة إعادة المكانة والسلطات والحيادية للإدارة الأهلية.

على الرغم من الاتفاقيات الكثيرة التي وقعتها الحكومة مع الحركات الدارفورية المسلحة، وآخرها كان اتفاقية الدوحة في ٢٠١١، إلا أن عملية بناء السلام تحتاج أيضاً إلى جمع السلاح مقرونا بعملية نشر ثقافة السلام والمصالحة والعدالة الانتقالية، ثم استرداد ثقة المواطن في الحكومة وبناء الثقة بين الحكومة والمعارضة ولا سيما المعارضة المسلحة. عدا ذلك فإن "تنفيذ" اتفاقية الدوحة لوحده وانسحاب اليوناميد أو بقائها لا يحقق بناء السلام المستدام. وهذه العمليات كلها تعتمد اعتمادا أساسياً على الآليات التقليدية التي تمسك بمفاصل المجتمع الدارفوري وعلى رأسها النظام القبلي المعروف بـ "الإدارة الأهلية". لكن تكمن المشكلة هنا في اختراق الحكومة لهذا النظام القبلي. وعملت على استمالة البعض من القيادات التقليدية على أساس الولاء السياسي.

لذلك ترى بعض النخب الدارفورية أن لجوء الحكومة السودانية لما سُمي بـ أهل المصلحة هو "نظرية للهروب من الحركات المسلحة الرافعين السلاح، حيث حاولت الحكومة خلق جسم بديل للحركات وأحضرت الحكومة ناس موالين لها وليس لهم وجود في المنطقة بل يسعون لمصلحتهم الخاصة. فهم فعلاً {أهل المصلحة} اسم على مسمى. وهؤلاء الموالين ذوي تعليم متدن جدا بهدف استغلالهم، وليس لهم دور"[٧٦] كذلك هنالك من يرى أن "الشعب الحقيقي مغيَّب، ويعتمد قادة الحكومة على المهرجين والمطبلاتية؛ لا يمسون الجوهر، بل يمارسون خداع الذات".[٧٧]

٢. الانسحاب الجزئي لليوناميد:

في عام ٢٠١٦ طلبت الحكومة السودانية من اليوناميد إعداد خطة للخروج من دارفور. وقد أُعلن في منتصف ٢٠١٧ أن اليوناميد قد بدأت في الانسحاب الجزئي في بعض المناطق. تضمن الانسحاب تخفيض الوجود العسكري في دارفور بنسبة ٤٤%، والوجود الشرطي بنسبة ٣٣%.

[٧٦] لقاء مع آدم محمد أحمد عبدالله (بروفيسر) المصدر السابق.
[٧٧] لقاء مع صلاح الدومة (بروفيسر) المصدر السابق.

وسوف يكون هناك أيضاً خفض كبير لعدد أفراد اليوناميد غير المسلحين، مما سوف تكون له عواقب بإعاقة عمليات عناصر اليوناميد المسلحة المتبقية. لكن يرى مراقبون غربيون أن انسحاب اليوناميد ربما تترتب عليها نتائج كارثية. وقد جاء قرار الانسحاب "استجابة للضغوط من الصين وروسيا والخرطوم نفسها، سمح أعضاء مجلس الأمن لثلاثة أنظمة قاسية وغير ديمقراطية أن تقرر مصير ملايين الناس في دارفور. وإذا احتجنا لصورة تظهر كيف أصبح مجلس الأمن الدولي آلية مكسورة لصون "السلم والأمن الدوليين"، فإننا لن نجد أفضل من دارفور."[٧٨]

وتعتبر اليوناميد ثاني أكبر بعثة حفظ سلام حول العالم، بعد البعثة الأممية في الكونغو الديمقراطية. وطبقا ليوناميد فإن عدد أفراد البعثة حتى منتصف ٢٠١٧: ١٣,٦٢٧ جنديا، ١,١٧٧ مستشارا شرطياً، ١,٨١٧ ضابطاً من وحدات الشرطة المشكلة، ٧٤٨ موظفاً مدنياً دوليا، ١٢٠ متطوع و ٢,١٥١ موظفا مدنيا وطنياً.[٧٩]

المعسكرات التي سوف يُنهى فيها الوجودان العسكري والشرطي معاً لليوناميد: أبو شوك (شمال دارفور)- زمزم (شمال دارفور)- المالحة (شمال دارفور)- أم كدادة (شمال دارفور)- الطينة (شمال دارفور)- مليط (شمال دارفور)- هبيلة (غرب دارفور)- فور برنقا (غرب دارفور)- عد الفرسان (جنوب دارفور)- تُلس (جنوب دارفور)- مهاجرية (شرق دارفور، جنوب دارفور سابقا). أما المعسكرات التي سيُنهى فيها الوجود العسكري لليوناميد مع إبقاء وجود شُرَطي فقط: سوف يشكل فيها الإغلاق خطر على المدنيين بشكل خاص، وهي: معسكر كلمة (جنوب دارفور)- سريف (جنوب دارفور)- سرف عمرة (قرب الحدود بين شمال دارفور/ وسط دارفور)- كرمة (شمال دارفور)- أم برو / برو (شمال دارفور)- ماستري (غرب دارفور).[٨٠] وبالفعل بدأت تنفذ اليوناميد قرار الانسحاب من دارفور في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧ حيث انسحبت – كمرحلة أولى – من ستة معسكرات من أبرزها أبو شوك وزمزم ... وهي في ولاية شمال دارفور.

---

[٧٨] إريك ريفز : خفض اليوناميد يتضمن إغلاق عدد من قواعدها، والنتائج ربما تكون كارثية في بعض المناطق، ٢٠١٧/٦/٢٤، شوهد في ٢٠١٧/١١/١٧

http://sudanreeves.org/2017/06/23/slashing-unamid-translates-into-numerous-base-closings-results-will-likely-be-catastrophic-in-some-areas/

[٧٩] يوناميد تسمي مناطق ستنسحب منها في دارفور، صحيفة **سودان تريبون**: ٢٠١٧/٧/١٠. www.sudantribune.net، شوهد في: ٢٠١٧/٧/١٧.

[٨٠] إريك ريفز، المصدر السابق.

ويذهب مراقبون غربيون ما ذهبت إليه بعض نخبة دارفور من حيث الاعتراض على انسحاب اليوناميد لأن الأوضاع الأمنية لم تستقر بعد بالصورة المطمئنة. حيث تشير الاحصائيات إلى وقوع أعمال عنف دموية متكررة في كثير من هذه المعسكرات حتى في وجود اليوناميد، فكيف بعد انسحابها؟ فالمعسكرات كانت تتعرض للهجوم من المتمردين ومن الحكومة. وقد تعرض معسكر كلمة لخطر وقوع مثل هذه الهجمات وفي مواقع أخرى عديدة- مرتفع بشكل لا يحتمل. وهناك أيضاًسرف عمرة (بالقرب من الحدود بين شمال دارفور / وسط دارفور): لقد كان هذا أحد مواقع العنف المركزية خلال الهجوم على جبل مرة عام ٢٠١٦؛ ولا يزال الوضع شديد التقلب وينطوي على إمكانية العنف[٨١].

كذلك أم برو / برو (شمال دارفور): هذه القاعدة ليست فقط قريبة نسبياً من موقع جبل عامر، بل إنها كانت مركزاً للعنف في شرق جبل مرة (٢٠١٢ – ٢٠١٥م) ويمكن أن تنزلق بسهولة نحو نفس النوع من العنف الموجه عرقياً، والاستيلاء العنيف على أراضي الأفارقة الزراعية[٨٢].

أيضاً كرمة (شمال دارفور): هنا مركز آخر للعنف الموجه عرقياً خلال الهجوم على شرق جبل مرة. وكذلك سريف (جنوب دارفور) وشعيرية (جنوب دارفور): تزايد العنف في جنوب دارفور على مدى العامين الماضيين، برغم طغيان العنف المرتبط بهجمات الخرطوم العسكرية في شرق جبل مرة وجبل مرة نفسه عليه. هذه المناطق شديدة التوتر وتتطلب استمرار وجود اليوناميد لتحظى بأية درجة من الأمن ووصول المساعدات الإنسانية[٨٣].

غير أن البعض الآخر يرى أن اليوناميد دورها كان ضعيفا أصلا: "هؤلاء (اليوناميد) يحمون نفسهم فقط".[٨٤] لكن اليوم (٢٠١٧) مع بداية الانسحاب الجزئي لليوناميد هناك من يحمل رأياً آخر: "هذا ليس انسحابا، بل إعادة انتشار في مكان آخر – في مناطق مرتفعة في سفوح الجبال – منطقة (قولو)."[٨٥] وفي رأي بعض نخبة دارفور يجب أن "يستمر المجتمع الدولي في وضع الحكومة السودانية تحت المجهر مع استمرار تسليط الإعلام الدولي على دارفور حتى لا تنفرد بشعب دارفور

---

[٨١] المصدر نفسه.
[٨٢] إريك ريفز، المصدر السابق.
[٨٣] المصدر نفسه.
[٨٤] لقاء الكاتب مع سعدية يعقوب محمد (أمينة المرأة والطفل بمعسكر أبوشوك – شمال الفاشر، عاصمة ولاية شمال دارفور)، ٢٠١٤/٣/٣.
[٨٥] المصدر نفسه.

وترتكب فظائع أخرى وإبادة جماعية وتطهير عرقي. يجب أن يستمر بقاء اليوناميد لأنهم خبروا المنطقة وخبروا كيف يتعاملون مع الحكومة."[٨٦]

كما أن النازحين الذين تطلب الحكومة منهم العودة لقراهم فإن قراهم في الواقع "استولوا عليها ناس آخرون جاؤوا من خارج السودان. وعندما جاءت ماليشيات الجنجويد[٨٧] أخرجت السكان الأصليين خاصة الفور والمساليت والبرقو، وتعرضوا إلى قتل فهربوا، وعندما رجعوا وجدوا أن أراضيهم قد تم احتلالها. تم جلب عناصر من تشاد ومن النيجر وأتوا بهم من ليبيا بالطائرات."[٨٨] وهناك من يتحدث عن مناصفة في الأرض الزراعية وفي البهائم وهذا سوف يؤدي إلى حرب أهلية قريبا إذا ما عاد النازحون من المعسكرات إلى مواطنهم الأصلية.[٨٩] والمشكلة الأخرى أن الحكومة وزعت سلاح وقررت الآن استرداده ولا يستطيع الكثير من المواطنين إرجاعه لأن في اعتقادهم أن الحكومة لا توفر الأمن لهم هناك.

٣. جمع السلاح: العقبات والمخاطر والتحديات:

إذن بدأت الحكومة بتعقيد المشكلة ابتداءً من الجنجويد لأن "الحكومة سلحت الجنجويد وزادت من المشكلة. الحكومة أتت بهؤلاء الجنجويد لمحاربة التمرد، وفي نهاية الأمر تحولوا هم ذاتهم

---

[٨٦] المصدر نفسه.

[٨٧] عرف مصطلح الجنجويد على أنه مستمد من عبارة "جن جاء على جواد" (كما سبق) وهي مفردة مكونة من ثلاث كلمات هي جن يقصد بها الشخص الذي يقوم بأفعال تتنافى مع الطبيعة الإنسانية، ويمتطي جواداً أو فرساً ويحمل بيده بندقية جيم ثلاثة*، وتعنى في العرف المحلي (جان أو شيطان يمتطي جواداً ويحمل بيده بندقية) وتقال بالعامية (جن شايل جيم وراكب جواد). وعلمت اللجنة (التي شكلتها الحكومة السودانية برئاسة رئيس القضاء الأسبق – دفع الله الحاج يوسف – لتقصي الحقائق في الانتهاكات أنه عند إندلاع التمرد الذي بدأته حركتان متمردتان، في دارفور في أوائل عام ٢٠٠٣م، طلبت الحكومة إلى عدد من القبائل العربية مساعدتها في القتال وقام بعض زعماء القبائل الذين تربطهم علاقات بمسؤلي كل من الحكومات المحلية والحكومات المركزية، بدور رئيسي في تجنيد أعضاء المليشيات وتنظيمهم، وتلقت اللجنة أيضاً أدلة على أن الجنجويد تضم في صفوفها محاربين من البلدان المجاورة، ومن تشاد وليبيا. نص تقرير لجنة التحقيق الدولية بشأن دارفور، في: عبدهـ مختار موسى، **دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، وبيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠٠٩)، ص ١٠٦؛ في: عايدة عبد الله حامد، **أثر التحول السياسي للقبلية في دارفور على الأمن القومي** ١٩٨٩-٢٠٠٦م (رسالة ماجستير غير منشورة، في العلوم السياسية، جامعة امدرمان الإسلامية، ٢٠٠٨)، ص ١٦٩؛ وكذلك أنظر: التقرير الاستراتيجي السوداني السادس ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (الخرطوم: مركز الدراسات السودانية، ٢٠٠٦) ص ص ٧- ٨.

[٨٨] لقاء مع صلاح الدومة، مصدر سابق.

[٨٩] لقاء مع آدم محمد أحمد عبد الله، المصدر السابق.

لحكومة".[٩٠] وهناك ماليشيات تمتلك السلاح "لن تسلم سلاحها ولا تستطيع الحكومة أن تجمع السلاح منهم. وجمع السلاح في دارفور هو إعلام فقط، لأن في دارفور هنالك أكثر من ٥ مليون قطعة سلاح جمعت السلطات الحكومية منها حتى الآن {أواخر أكتوبر/تشرين أول ٢٠١٧} ٥٠ ألف فقط."[٩١] فمثلاً موسى هلال زعيم قبلي كان مناصر للحكومة ثم تخلى عن المنصب في الخرطوم وعاد واحتمى بقبيلته في شمال دارفور (زعيم قبيلة المحاميد وهم الرزيقات الأبالة). والسلاح الذي وزعته الحكومة في وقت سابق – لقبائل معينة – تجد الآن صعوبة في جمعه أو استرداده، فقد تشكلت ماليشيا الجنجويد بهذا السلاح. ولا تستطيع الحكومة أن تعاديهم. وقد شكلت منهم الحكومة **قوات الدعم السريع** (أغلبهم من رزيقات جنوب دارفور/بقارة) **وقوات حرس الحدود** (أغلبهم من زريقات الشمال/الأبالة)[٩٢]. وهم كانوا جنجويد تحت رعاية الجيش السوداني. وانضموا للجيش بهذا الاسم تحت إمرة موسى هلال.[٩٣] ويقود قوات الدعم السريع – التي تشكلت من قوات الجنجويد – اللواء محمد حمدان دقلو (الملقب بـ حميدتي) وهو ابن عم موسى هلال: الأول مع الحكومة والثاني في الطرف الآخر، وهذا هو جزء من التعقيد على الأرض.[٩٤]

أي أن قوات حرس الحدود وقوات الدعم السريع[٩٥] كانت نواتهما قوات الجنجويد. وهذه في الأصل كانت ماليشيات شكلتها الحكومة تحت اسم "الدفاع الشعبي" تم استنفارهم في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ من قبائل ٩٠% منها عربية ومن بينهم عناصر من دول أفريقية مثل تشاد والنيجر ومالي ومنهم من قاتل كمرتزقة في تشاد. وتحت الضغط من المحكمة الجنائية الدولية تم دمج هذه الماليشيات في الجيش باسم حرس الحدود بقيادة موسى هلال. وبعد مرور الوقت جاءت فكرة (قوات الدعم السريع) وهي كانت رد فعل لهجوم قوات الجبهة الثورية على مناطق غرب النيل الأبيض في

---

[٩٠] مقابلة مع الأمير (الناظر) عبد الرحمن التجاني على دينار، رئيس اتحاد عمال ولاية شمال دارفور، الفاشر، ٢٠١٣/٣/٣

[٩١] لقاء مع بروفيسر الدومة، المصدر السابق.

[٩٢] يرى مصدر عليم بهذا الأمر أن التركيبة القبلية لهذه القوات (الدعم السريع) تتكون من العديد من القبائل من مناطق كردفان ودارفور مثل قبائل المسيرية والنوبة والفلاتة وبني هلبة: هارون محمود مديخير القيادي بالبارز بمجلس الصحوة (الذي يتزعمه موسى هلال) في تصريح لإذاعة **راديو دبنقا**، موجز اخبار راديو دبنقا ليوم الاثنين الموافق ١٦من اكتوبر ٢٠١٧، في: https://www.dabangasudan.org/a

[٩٣] لقاء مع البروفيسر/ آدم محمد أحمد عبد الله، مصدر سابق.

[٩٤] صرح حميدتي أنه لا يريد أن يدخل في مواجهة مع موسى هلال (ابن عمه) ومع ذلك اشتبكت قواته مع قوات مجلس الصحوة الثوري (التابع لموسى هلال) في منطقة "كتم" بولاية شمال دارفور، وتم أسر قائدها علي رزق الله (الملقب بـ "السافنا") وذلك في ٢٠١٧/١١/١٠. وكان موسى هلال قد رفض تسليم سلاحه بينما تصر الحكومة على تنفيذ حملة جمع السلاح بالقوة بعد أن انتهت المهلة المحددة بنهاية اكتوبر الماضي (٢٠١٧)؛ للمزيد أنظر تقرير عن القائد الأسير (السافنا) في صحيفة **السوداني**، الخرطوم: ٢٠١٧/١١/١٤، ص ٣.

[٩٥] في ٢٠١٧/١١/١٥ أعلن قائد قوات الدعم السريع (اللواء محمد حمدان) عن انضمام قوات حرس الحدود للدعم السريع: صحيفة **الانتباهة**، الخرطوم: ٢٠١٧/١١/١٦..

وسط السودان (شرق كردفان) هما مدينة (أمروابة) وبلدة (أبو كرشولا) في أبريل/نيسان ٢٠١٣. ففكرت الحكومة في اتباع اسلوب قتالي سريع تواجه به اسلوب الهجوم الخاطف الذي تقوم به قوات المعارضة المتمردة على متن سيارات الدفع الرباعي. وتحت المزيد من الضغوطات الخارجية على الحكومة السودانية "تم دمجهم في إدارة العمليات بجهاز الأمن الوطني والمخابرات السوداني. ثم بمزيد من الضغوط في ٢٠١٦ أجاز البرلمان قانون جعل تبعيتهم للجيش السوداني (قوات الشعب المسلحة). وكان هنالك اتجاه بأن تتم تبعيتهم لرئاسة الجمهورية، لكن تم خيار دمجهم في الجيش ضمن الضغوط الأمريكية على السودان في سياق شروط حل الماليشيات كجزء من التنازلات لصالح رفع العقوبات الاقتصادية الأمريكية عن السودان."[٩٦]

واضح أن عملية جمع السلاح في دارفور سوف تواجه عقبات كبيرة رغم أن الحكومة السودانية قد أعلنت (حتى نوفمبر/تشرين ثاني ٢٠١٧) أنها تسير بصورة طيبة. فقد أدخلت هذه الحملة إقليم دارفور في حالة من التوتر والاحتقان والحرب الكلامية بين موسى هلال الذي شرع في تكوين حلف واسع في دارفور من جهة والحكومة ومليشيا الدعم السريع من جهة أخرى. الآن الحكومة السودانية في مأزق كبير من جهة كيفية التعامل مع موسى هلال (شيخ صوفية وشيخ قبيلة وله كاريزما وله جيش/ماليشيا مسلحة تسليحا جيدا). وتكمن الورطة في أنه رفض تسليم سلاحه. وفي الوقت ذاته لا تستطيع الحكومة أن تدخل معه في مواجهة عسكرية لاجباره على ذلك بالقوة بعد أن انتهت مهلة الجمع الطوعي (نهاية أكتوبر/تشرين أول ٢٠١٧) وأعلنت الحكومة مرحلة "الجمع القسري". وربما تدرك الحكومة السودانية تماما خطورة وأبعاد المواجهة العسكرية مع موسى هلال. فهو قد يلجأ للتحالف مع الحركات الدارفورية المسلحة التي لم توقع اتفاقية الدوحة ولم تشارك في "الحوار الوطني"؛ كما أن هلال ربما يجد دعما من اللواء المتقاعد الليبي خليفة حفتر، وكذلك دولة جنوب السودان ومصر وشيوخ وعمد الفور والعرب. وعلى أسوأ الفروض كل شيوخ وعمد ونظار الفور والعرب سيلتزموا الحياد الايجابي لصالح هلال.[٩٧]

---

[٩٦] لقاء مع آدم محمد أحمد عبد الله، المصدر السابق.

[٩٧] وردت أنباء عن اشتباك قوات الدعم السريع مع قوات موسى هلال في بلدة (مستريحة) بولاية شمال دارفور، في ٢٠١٧/١١/٢٦، وتم قتل عدد من أفراد عائلته وتم أسره. أنظر صحف الخرطوم: سودان فيشن ***Sudan Vision***، **والرأي العام واليوم التالي، وأخبار اليوم:** ٢٠١٧/١١/٢٧.

لقد أصبح السلاح منتشرا على نطاق واسع في السودان وخارج سيطرة الحكومة/الدولة، فهنالك ملايين القطع في أيدي أفراد وقبائل ومالیشیات – هذا عدا الحركات المسلحة (التي تصفها نخبة دارفور بـ "الثوار".). ويبدو أن الأمر أخطر مما يتصوره الرأي العام، وربما أكبر من تقديرات الحكومة المركزية. ويخشى الكثيرون من أن تكون العاصمة الخرطوم قد أصبحت مخزنا كبيرا لسلاح لا يمكن أن تصل إليه الحكومة. وهذا ما يشير إلى مدى خطورة الوضع الذي يهدد الأمن القومي في السودان. ومما يؤكد أن الخرطوم لا تخلو من وجود سلاح في أيدي غير القوات النظامية هو أن المواطن يقرأ في الصحف بين الحين والآخر خبرا بالقبض على أسلحة في طريقها إلى الخرطوم. أو "إحباط إدخال شحنة سلاح ضخمة للعاصمة". وعلى سبيل المثال حيث يقول خبرا من هذه الشاكلة:

> "أحبط جهاز الأمن والمخابرات، عملية إدخال شحنة سلاح ضخمة وذخائر للخرطوم قادمة من إحدى ولايات كردفان. وأوضح مدير الإعلام بجهاز الأمن لـ(إس إم سي)، أن قوة من الجهاز ضبطت شحنة من الأسلحة والذخائر بصحراء غرب أم درمان، وألقت القبض على المهربين بعد متابعة دقيقة. وكشف بأن المضبوطات شملت (٥٣) بندقية كلاشنكوف و(٤٠) ألف طلقة كلاشنكوف و (١٠) آلاف طلقة قرنوف و (٣٠٠) خزنة كلاشنكوف و (٤٥) مقبض دبشك، وأكد أن هذه الكميات من الأسلحة والذخائر كانت مخبأة بعناية أسفل شحنة من الذرة في عربة نقل خاصة (دفار) لأغراض تضليل الأجهزة الأمنية، والحيلولة دون كشف شحنة الأسلحة والذخائر، موضحاً أنه قد تمّ فتح بلاغات ضد المتهمين ... وأبان مدير الإعلام بالجهاز، أن التحريات المبدئية ربطت بين العملية وبرنامج جمع السلاح بولايات دارفور..."[٩٨]

ويرى البعض أنه من الصعب أن يقوم الجميع بتسليم أسلحتهم، فهنالك – مثلاً – العرب الرُّحل، مثل المسيرية (البقَّارة/رعاة البقر) في كردفان "لا يمكن تسليم أسلحتهم كلها للحكومة وهم بطبيعة ترحالهم يتعرضون لنهب مواشيهم/أبقارهم في منطقة جبال النوبة، وكذلك يستولى الدينكا، في الحدود مع دولة الجنوب، على أبقارهم عندما يصلون هناك للرعي في بحر العرب في فترة الصيف."[٩٩] هذا يعني أن

---

[٩٨] صحيفة **الانتباهة**، الخرطوم: ٢٠١٧/١٠/١٧.

[٩٩] حديث بالهاتف مع بدوي عبيد (من أعيان قبيلة المسيرية الحُمُر، مدينة الفولة: عاصمة ولاية غرب كردفان المتاخمة لدولة جنوب السودان)، ٢٠١٧/١٠/٣١.

الواقع تغير كثيرا، ولم يُعد المواطن يأمن على نفسه كما كان في الماضي، وتحتاج الحكومة لجهد خارق لبناء السلام الذي من متطلباته كيف تعود ثقة المواطن في الحكومة بأنها سوف تحميه وأنه لا يحتاج لسلاح، فيستطيع أن يسلم سلاحه طواعيةً وهو مرتاح الضمير مطئن البال؟

سابعاً: تحليل استقرائي: قراءة عامة للمشهد:

من خلال رصد الأحداث وتحليل الأخبار؛ والزيارات الميدانية لإقليم دارفور والمقابلات مع مواطنين في الإقليم على مختلف المستويات، وكذلك من خلال متابعة التطورات في الإقليم خلال أكثر من عقد من الزمان يمكن استنتاج ملاحظات محددة عن المشهد العام في دارفور خاصة في ما يلي عملية بناء السلام ومعوقاتها.

١. هويات إثنية تتشكل:

ربما لن تعود دارفور كما كانت، فقد تقطعت أوصال مجتمعها، ونشأ جيل جديد تربى في المعسكرات (في الخارج كلاجئ وفي الداخل كنازح) – بعيدا عن أرضه وتقاليده. لن تعود دارفور قريبا بعد أن أحدثت الحرب شروخا في جدار المجتمع وفي نفسية المواطن الدارفوري فقد ارتسمت صورة ذهنية قاتمة عن معنى الانتماء للسودان الواحد... فعندما تعرضت مدينتي في كردفان (أمروابة وأبو كرشولا) لهجوم الجبهة الثورية في إبريل ٢٠١٣ أعلنت الحكومة حالة استنفار للشعب وتعبئة للجيش، وتحركت قوافل الدعم للمدينتين تصحبها تغطية إعلامية كثيفة. علقت ناشطة دارفورية على ذلك مستنكرة: "لماذا لا يحدث لنا ذلك في دارفور مثل هذه الوقفة الرسمية والشعبية ونحن في دارفور نتعرض باستمرار لحرب منذ عدة سنوات؟ لماذا مثل هذه التفرقة؟ أليس نحن مواطنون سودانيون مثل مواطني إقليم كردفان وولايات السودان الأخرى؟"[١٠٠] إذن هذا يثبت كيف ارتسمت

[١٠٠] لقاء مع سعدية يعقوب محمد، (أمينة المرأة والطفل بمعسكر أبو شوك بولاية شمال دارفور، و سستر بمستشفى المعسكر للأطفال حديثي الولادة، ٢٠١٤/٣/٣.

صورة ذهنية عن تبلور احساس **بهوية دارفورية** مهمشة، تعاني التمييز ضدها على أساس عنصري/جهوي. وهذا نتاج لأخطاء سياسات الحكومة المركزية، ويؤكد الفرضية الأساسية التي تنطلق منها هذه الورقة.

إن انحسار الإدارة الأهلية لا يعني نهاية القبلية. فالقبيلة ظلت وما تزال تشكل سمة أساسية للمجتمع السوداني. فما زالت تشكل عصب الكيان الاجتماعي المتماسك بالقيم والتقاليد والمحكوم بالأعراف. وما زالت لها وجود فاعل حتى في المراكز الحضرية وتشكل أحد الفاعلين غير الدولة non-state actors. وما زال لها تأثير في السلوك السياسي للفرد – بل النخبة السياسية الحاكمة. وهذه تشكل نقطة جوهرية في أزمات السودان – **أزمة الهوية وأزمة بناء الدولة**، حيث أن أكبر عامل في اندلاع التمرد والحروب هو قبلنة السياسة أو تسييس الإثنية. وفي هذا السياق برز اتهام نخب أقاليم الهامش للنخب المركزية الحاكمة بأنها تمارس التهميش والإقصاء على أساس عرقي وجهوي وعنصري. صحيح أن المواطن في المدن أصبح يلجأ للقضاء/القانون وليس للإدارة الأهلية، في القضايا المدنية والجنائية، لكن "الهوية القبلية" ما زالت تسيطر على تصوراته وعلى مواقفه السياسية. فهي – إذن – على المستوى النظري تمثل وحدة التحليل الأساسية في دراسة الثقافة السياسية والسلوك السياسي للفرد والجماعات والأحزاب في السودان.

٢. واقع ومستقبل الإدارة الأهلية:

بالنسية لدارفور ما زالت الإدارة الأهلية فاعلة خاصة في فض النزاعات. لذلك لا بد للحكومة أن تستصحب زعماء القبائل كرموز ممثلة لهذه المجتمعات المحلية في سعيها لحل الأزمة وفي عملية بناء السلام. فالملاحظ أن الحكومة تجاهلت الإدارة الأهلية في المفاوضات والاتفاقيات الخاصة بمشكلة دارفور (عدا الدوحة لحد ما) واهتمت فقط بالحركات حاملة السلاح لأنها فرضت نفسها بالقوة على الحكومة. استبعاد هؤلاء الرموز هو أحد أسباب إطالة أمد المفاوضات وإطالة أمد الحرب وتعقيد المشكلة مقرونا مع ذلك الاستقطاب الإثني/السياسي بين الحركات والحكومة (أنظر الشكل). وبعد أن كثر الحديث في الإعلام عن ضرورة استصحاب "أهل المصحلة" استجابت لذلك. لكن لم يكن تعريف مصطلح "اهل المصلحة" دقيقا أو محايداً. فبالإضافة إلى كون استجابة الحكومة

لاستصحاب أهل المصلحة قد جاء متأخراً فإن المعارضة اتهمت الحكومة بأنها ضمت الموالين فقط. أي لم يكن في الأمر حياد. ويرى بعض المتعلمين من أبناء دارفور في العاصمة أن"أهل المصحلة" الذين تتحدث عنهم الحكومة ليست لهم أي دور في الواقع الدارفوري، والمشكلة في المصداقية. المسألة هي مصالح منظمات وأفراد. بينما يتم إبعاد أهل المصلحة الحقيقيين."[١٠١]

٣. اختراق منظمات المجتمع المدني:

تُعتبر منظمات المجتمع المدني والأهلي مؤسسات بانية للديمقراطية (democracy– building institutions) وهي أيضا مؤسسات بانية للسلام في مرحلة بناء دولة ما بعد الحرب. وهنا تبرز أهميتها في حالة دولة السودان. لكن بسبب المناخ السياسي الشمولي السائد فإن منظمات المجتمع المدني والأهلي في السودان فهي تكاد تكون متماهية مع النظام الإخواني/العسكري. أو بتعبير أدق: إما تكون قياداتها – وبالتالي أنشطتها – موالية للنظام الحاكم، أو تتعرض لمضايقات أو حتى إغلاق بالكامل كما حدث (في عام ٢٠١١) لمركز الدراسات السودانية بالخرطوم الذي يملكه ويديره الدكتور حيدر إبراهيم علي. غير مسألة بناء السلام في دارفور تنحصر في منظمات المجتمع الأهلي أكثر من فاعلية مؤسسات المجتمع المدني الحديث حيث أن مجتمع دارفور ما زال في معظمه مجتمع ريفي وتقليدي.

وهنا تبرز المعوقات في عملية بناء السلام، وخاصة من جهة **التجاوب المحلي**. فقد عمل النظام الحاكم على احتواء هذه المنظمات بعد اختراقها وتسييسها وتدجينها، فأصبحت في جلها شبه متماهية مع النظام أو مندمجة فيه. فكل النقابات والاتحادات أصبح تسيطر عليها عناصر الحزب الحاكم/الحركة الإسلامية. وأصبحت الجامعات تُدار بواسطة الحزب الحاكم من خلال ما يُعرف بـ "الوحدة التنظيمية" الموجودة في كل جامعة. وهي التي تقوم بعملية تسمية الذين يتولون إدارة الجامعة

[١٠١] لقاء مع آدم محمد أحمد عبدالله، مصدر سابق.

(عمليات التوظيف والترقيات) ويحتكرون المناصب الإدارية فيها.[١٠٢] كذلك اخترقت الحكومة منظمات المجتمع الأهلي مثل الإدارة الأهلية والطرق الصوفية والأحزاب السياسية، وحتى الرياضة. لذلك أصبحت نخب منظمات المجتمع المدني معزولة عن قواعدها مما يفقدها الفاعلية اللازمة أو التجاوب الفاعل في عملية بناء السلام. فأصبح المواطن السوداني ينظر لهذه المنظمات باعتبارها "واجهة للنظام السياسي" وفرع لحزبه (المؤتمر الوطني). وأوضح مثال لهذا التسييس هو أن جامعة الخرطوم التي تُعتبر أعرق وأميز جامعة في السودان (ويعتبرها النظام بأنها علمانية) ظلت بدون اتحاد طلاب منذ عقد من الزمان؛ وذلك بسبب أنه كل ما تجري انتخابات لا يفوز فيها طلاب حزب المؤتمر الوطني. فتم تجميد الاتحاد بحجة أن الطلبة لم يتفقوا على الدستور.

٤. معوقات ثقافة السلام:

أهم عوامل وآليات بناء السلام هي نشر ثقافة السلام. غير أن هذه العملية نفسها تعاني من معوقات في السودان وعلى رأسها تدخل الحكومة في عمل الآليات الشعبية المطلوب منها نشر هذه الثقافة – خاصة منظمات المجتمع الأهلي التي تأثرت بتدخل الحكومة – كما سبقت الإشارة – مما أصابها بالخلل واعتلت وظيفتها. فالتمكين/التسييس جاء بكوادر تابعة للحزب الحاكم لكن غير مرغوب فيها – شعبيا – وتفتقر لعملية التواصل الطبيعي مع قواعدها، ومن ناحية أخرى فقدت القواعد الثقة في هذه القيادات المسيسة والمفروضة فرضا على الجماهير (كما أكد ذلك أحد أعيان قبيلة في كردفان سبق الإشارة لإفادته في مكان آخر في هذه الورقة)، وأن النخب الممثلة للحزب (المفروضة بالتمكين) يُنظَر إليها بأنهم مصطادي مصالح شخصية. ففقدت هذه النخب هيبتها وأثر ذلك على أداء الآليات الأهلية التي كانت مستقلة وتخدم المجتمع بكفاءة وحياد. فكان نتاج التسييس والتمكين (تدخل الحكومة/الحزب الحاكم) هو ضعفها وفقدان سلطانها وهيبتها، ففقدت وظيفتها الاجتماعية التقليدية ودورها التاريخي كآلية ناظمة للمجتمع المحلي/القبلي وضابطة لحركته وتماسكه.

إذن هذه القيادات فقدت هيبتها ولم تعد لها كلمة مسموعة، وضعفت عملية تأثيرها على القبائل/القواعد. لذلك أصبح المواطن، أو أفراد القبائل، يصنفون قيادات هذه الآليات بأنهم "تبع

[١٠٢] (مثل: رئيس قسم، نائب عميد، عميد كلية، أمين شؤون علمية، وكيل، نائب رئيس الجامعة ورئيس الجامعة)

الحكومة" و "مؤتمرجية" (أي تبع حزب المؤتمر الوطني). وهنالك استخدام لمفردات لتوصيفهم والتقليل من شأنهم. ومن هذه المفردات الإشارة إليهم بالقول: "ديل (هؤلاء) كيزان أو أن هذا "جبهجي" (عضو في الجبهة الإسلامية/الاخوان المسلين)... وهذا يرتبط بالسلوك السياسي للحركة الاسلامية، حيث أن هذا السلوك الاقصائي والتمكيني واحتكار السلطة والإطاحة بكل من هو غير اخواني عن مراكز اتخاذ القرار والتوظيف في الدولة في كل المستويات. هذا أدى إلى تنميط صورة أعضاء الحركة الإسلامية/المؤتمر الوطني بصورة سالبة لدى الرأي العام السوداني.

وأصبح يتعامل المواطن معهم بنوع من اللامبالاة أو عدم الاكتراث. وهذا – في التحليل النهائي – يشير إلى حقيقة مزعجة أو خطيرة وهي انعدام الثقة. وبالتالي تنتفي قدرة هذه النخب (والآليات التي ترأسها) على الفعل والتأثير والتفاعل أو تحريك عملية التجاوب المحلي لجهة الاسهام الفاعل في عملية بناء السلام.

خاتمـــة:

يتطلب بناء السلام تنازل الحكومة عن قبضتها الشمولية وتغيير عقليتها الاقصائية والتخلي عن منهجها العسكري/الأمني. وهو تنازل وتغييران يستلزمان الاعتراف بضرورة الاستفادة من الأخطاء، والاستفادة من تجارب الدول الأخرى، والاستعانة بدراسات العلماء والخبراء والباحثين، لأن سياسات "الحسم العسكري" لم ولن تؤدي إلا لاشتعال المزيد من الحروب واستيلاد المزيد من الأزمات. غير أن الواقع قد أكد أن الحكومة الإخوانية المعَسكرة غير مستعدة للاستفادة من الأخطاء وغير راغبة في الاستماع للناصحين أو الاستناد إلى الدراسات والبحوث والاستشارات في صناعة السياسات والاستراتيجيات أو حتى في رسم السياسة العامة وتخطيط السياسة الخارجية.

ومن أمثلة الأخطاء في المنهج هو طريقة تعامل الحكومة مع الحركات المسلحة حيث فشلت كثير من الاتفاقيات بسبب أن الحكومة تختزل الحل في قسمة المناصب، وهو ذات السبب الذي حدّ من النجاح الكامل لاتفاقية الدوحة حتى الآن. وهو المصير ذاته الذي انتهى إليه "الحوار الوطني" بعد جلسات امتدت لثلاث سنوات (٢٠١٤ – ٢٠١٧) وانتهى بقسمة السلطة مع "بعض" من

المعارضة التي شاركت في الحوار الوطني – ولم تشارك الحركات والقوى المعارضة الرئيسية – مما دفع البعض إلى نعي الحوار الوطني حيث لم يحقق الأهداف الكبرى، بل انحرف عنها، وعلى رأسها تحقيق التحول الديمقراطي الكامل.

تفتقر جوهر عملية بناء السلام لمرتكزات/متطلبات أساسية وهي كيفية استعادة السلام الاجتماعي. فالإنسان في دارفور – وعلى الرغم من توقف الحرب بدرجة كبيرة – إلا أنه يفتقر للطمأنينة. فما زالت هنالك تفلتات أمنية حتى في المدن الكبرى، وبعضها تتم نهاراً مثل النهب المسلح والاختطاف والاغتصاب. إن استتباب الأمن يحتاج لبناء السلام وهذه العملية بدورها تحتاج ليس لوقت طويل فحسب بل إلى تغييرات جذرية في طريقة تعاطي الحكومة مع الأزمات السودانية. ويشمل ذلك ضرورة وجود الدولة التي تقودها نخبة محايدة في التعامل مع المواطنين والأقاليم والمكونات المجتمعية والإثنيات المختلفة. فالحرب لا تنتهي بعودة النازحين إلى قراهم أو الانسحاب الجزئي للقوات الأممية (اليوناميد)، بل تنتهي بصناعة وبناء السلام المستدام.

يمكن تلخيص عقبات ومعوقات التجاوب المحلي في بناء السلام في السودان في الآتي:

١. تسييس الإدارة الأهلية مما أدى إلى إضعافها – ومع غياب مؤسسات الدولة الرسمية (الإدارية والأمنية والقانونية) الكافية لملء الفراغ أدى ذلك لفراغ إداري/أمني أسهم في تصاعد الصراعات القبلية وانفلات الأمن، كما زاد من تعقيد أزمة دارفور بعد تطورها إلى حرب.
٢. تكوين ماليشيات مسلحة تابعة للحكومة مما أدى إلى استقطاب إثني/سياسي حاد مما زاد تعقيد الأزمة وأوجد نوعا من الفتنة وانقسام مجتمعي حاد لم يألفه مجتمع دارفور المتعايش سلميا منذ مئات السنين.
٣. إثارة النعرات القبلية والجهوية والعنصرية وازدياد الصراعات القبلية المسلحة بسبب تسييس القبيلة.
٤. اختراق ثم إضعاف مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني والأهلي ففقدت هيبتها وفاعليتها وثقة المواطن فيها، وعزلتها عن القواعد التحتية أو المحلية grassroots وعن أهل

المصلحة وهم نفسهم عصب الآليات المحلية المتوقع منها التصدي لـ أو قيادة عملية بناء السلام.

٥. تدخلت الحكومة (الاخوانية/العسكرية) في كل مفاصل المجتمع وهو تغلغل شبيه بالأنظمة الشمولية حيث تدخلت في (واخترقت) الأحزاب والجامعات ومراكز البحوث ووسائل الإعلام، وتدخلت حتى في الطرق الصوفية وفي الرياضة..

٦. غياب الديمقراطية الحقيقية والفدرالية الكاملة والتنمية العادلة/الشاملة أدى إلى ظهور تظلمات الأطراف. ومن خلال سياسات التمكين والتهميش وبرافعة الشعور بالغبن الاجتماعي والظلم الاقتصادي تسبب كل ذلك في أزمات وتعقيدات زادت من صعوبة عملية بناء السلام بعد توقف الحرب.

٧. تدخل الحكومة من زاوية المصلحة السياسية أحدث ربكة في عمل الميكانيزمات الناظمة لحركة المجتمع والمحافظة على تماسكه وتوازنه، ومسيرة تطوره وتغيره.. كان يجب على الحكومة أن تترك المجتمع يعمل وفق الميكانيزمات الطبيعية أو التقليدية للمجتمع. لا تتدخل بصورة مباشرة وسياسية وقانونية لتعطيل تلك الميكانيزمات بل تتدخل بسياسات تهيئ المجتمع للتطور التدريجي في اتجاه الحداثة/التحديث بحيث يتمكن من التكيف في عملية الانتقال دون أن يحدث ذلك هزة في بنية المجتمع فيتأثر تماسكه، ويتأثر توازنه واستقراره. أي كان يمكن ترك الإدارة الأهلية تعمل كما هي دون التدخل "التسييسي" من الدولة بل تتدخل الحكومة بأدوات الحداثة ورافعات التغيير الاجتماعي مثل التعليم والخدمات والمؤسسات العدلية/القانونية الحديثة. فبالتعليم يتحقق الوعي. ومن خلال الوعي يلجأ الفرد للقانون بدلا من التقاليد المتمثلة في "الثأر" وما شابه ذلك.

٨. وهذا ما حدث بالضبط في السودان. ففي كثير من مناطق السودان (مثل الوسط والشمال) التي انتشر فيها التعليم بصورة أكبر من مناطق الغرب تراجع دور الإدارة الأهلية وبدأت في الانحسار.

٩. بناء السلام يحتاج – ضمن متطلبات أخرى – إلى استرداد ثقة المواطن في حكومته بأن تتعامل معه بحيادية وليس من خلال تصنيفات عنصرية/جهوية وقبلية أو تحيزات آيديولوجية أو توصيفات سياسية/حزبية.

١٠. إن نهاية الحرب لا تعني نهاية الأزمة والمأساة. بل هي أول خطوة في طريق طويل ووعر. ما حدث الآن هو مرحلة صنع السلام، لكن تبقت المرحلة الأهم، وهي "بناء السلام". ويحتاج بناء السلام إلى أن تعمل الحكومة على تجفيف ينابيع أسباب الأزمات والتي هي (الحكومة الإخوانية) مصدرها الأول والأساسي – من خلال سياساتها التمكينية.. ويرتبط بذلك تغييرها لمنهج تفكيرها (الاقصائي) وسلوكها العسكري/الأمني في إدارة الدولة. يجب أن تدير الدولة بحيادية، وتنمية عادلة وتعمل على إحداث تحول ديمقراطي حقيقي.

قائمة المراجع:

- دوسة، عبد الجبار محمود، **دارفور وأزمة الدولة في السودان** (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، ٢٠١٣).
- القدال، محمد سعيد، **تاريخ السودان الحديث:** ١٨٢٠ – ١٩٥٥ (الخرطوم: مركز عبد الكريم ميرغني، ٢٠٠٢، ط٢).
- محمد، سليمان يحي، **موسوعة تراث دارفور**، الجزس الأول (الخرطوم: شركة مطابع العملة السودانية، ٢٠٠٧).
- موسى، عبده مختار، **دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، وبيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠٠٩).
- موسى، عبده مختار، **مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان** (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩)
- موسى، عبده مختار، "أثر القبلية في الاستقرار السياسي في السودان" **المستقبل العربي**، السنة ٤٠، العدد ٤٦٣ (٢٠١٧).
- يوسف تكنة، **دارفور: صراع السلطة والموارد – دراسة في السياسة والحكم** (الخرطوم: دار مدارك للنشر، ٢٠١٣).

= الصادق أبكر موسى، **أثر الصراع القبلي بين الرزيقات والمعاليا على الاستقرار السياسي والاجتماعي في ولاية شرق دارفور**(رسالة ماجستير غير منشورة، مركز دراسات السلام والتنمية، جامعة نيالا، ٢٠١٣).

المراجع باللغة الانجليزية:

- Adam Curle, *Tools for Transformation. A Personal Study* (Bankfield House, UK: Hawthorn Press, 1990)
- Coser, Lewis., *The Functions of Social Conflict* (New York: Free Press, 1956).
- Galtung, Johan. "Violence, Peace and Peace Research", *Journal of Peace Research*, (1969).
- John J. Kirton ed., G8, the United Nations, and Conflict Prevention (Aldershot: Ashgate, 2004).
- Elisabeth M. Cousens, "Introduction" in Elisabeth M. Cousens & Chetan Kumar (eds), *Peacebuilding as Politics: Cultivating Peace in Fragile Societies* (Boulder, Colorado: Lynne Rienner, 2001).
- Lederach, John Paul. "Journey from Resolution to Transformative Peace building" in Cynthia Sampson & John Paul Lederach (eds).(Oxford/New York: Oxford University Press, 2000).
- Ryan, Stephen, *Ethnic Conflict and International Relations* (Aldershot: Dartmouth, 1990).
- Robert L. Rothstein, "Fragile Peace and its Aftermath" in *After the Peace: Resistance and Reconciliation* (Boulder, Colorado: Lynne Rienner, 1999).
- Rebecca Spence, "Post-Conflict Peace building: Who Determines the Peace?" Roland Bleiker (eds) *Rethinking Humanitarianism Conference Proceedings*, 24-26 September 2001.
- Peter Harries and Ben Reilly, Eds. *Democracy and Deep-Rooted Conflict: Options for Negotiators* (Stockholm: IDEA, 1998).
- Thomas Ohlson and Mimmi Söderberg, *From Intra-State War to Democratic Peace in Weak States*, Uppsala Peace Research Paper No 5 (Uppsala: Uppsala Univ., 2002).
- Peter Wallensteen, *Understanding Conflict Resolution* (London: Sage Publications, 202).
- *Illusive Peace. Negotiating an End to Civil Wars* (Washington, D. C.: The Brookings Institution,.

- Peter Wallensteen, *Understanding Conflict Resolution*, London: Sage Publications, 2002.
- Schmid, Alex P. *Thesaurus and Glossary*, (London: FEWER, 2000).
- Stephen J. Stedman & Donald Rothchild, "Peace Operations: From Short-Term to Long-Term Commitment", *International Peacekeeping*, (Summer 1996).
- Wendy Lambourne, "Post-conflict Peace-building: Meeting Human Needs for Justice and Reconciliation, Peace, Conflict and Development – Issue Four, April 2004 ISSN: 1742-060